الأمم المتحدة

A/C.1/69/PV.18

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٨**

الاثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد راتراي . . . . . (جامايكا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة فلادوليسكو (رومانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بنود جدول الأعمال ٨٧ إلى ١٠٤ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): نستمع الآن للمتكلمين المتبقين في قائمة المجموعة المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي والأمن.

قبل أن نواصل عملنا، أذكر جميع الوفود التي تأخذ الكلمة بالتفضل بالإدلاء ببياناتها في إطار المدة الزمنية المحددة بخمس دقائق للمتكلمين باسم بلدانهم، وسبع دقائق للبيات التي يدلى بها بالنيابة عن مجموعة من الوفود. ويمكن وضع النصوص المعممة التي لم يتسن الإدلاء بها في الإطار الزمني المحدد على البوابة الإلكترونية للجنة الأولى، QuickFirst.

السيد مويوا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أشكر رئيس اللجنة الأولى ومكتبه على الالتزام التام الذي أثبتاه في قيادة مداولات اللجنة.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.17).

ومن دواعي الشعر بالامتنان أن نشير إلى أنه، في الوقت الحالي، وقع ٥٣ بلدا أفريقيا على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضا بمعاهدة بليندابا. واعتبارا من أيار/مايو، صادق ٣٨ بلدا من تلك البلدان على المعاهدة من أجل إعادة التأكيد على التزام هذه البلدان التام بتعزيز منع الانتشار وتشجيع نزع السلاح الكامل والتعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والنهوض بالسلام والأمن الإقليميين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وأود أن أؤكد مجددا على أن زامبيا صادقت على معاهدة بليندابا في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وبالقيام بهذا العمل، أيدت الحكومة الخطوة الأولى التي اتخذها القرار ١٦٥٢ (د-١٦) بشأن اعتبار أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، المتخذ في عام ١٩٦١، والاعتماد اللاحق للإعلان بشأن اعتبار أفريقيا منطقة لانووية الصادر في تموز/يوليه ١٩٦٤. وتشيد زامبيا بالجهود التي تبذلها بلدان المناطق الأخرى لتعزيز معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وإقرارا منها بأهمية إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، تواصل زامبيا العمل في إطار معاهدة بليندابا على الإسهام في تخليص القارة الأفريقية من استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها والحصول عليها وإجراء التجارب عليها. وإضافة إلى ذلك، تعمل زامبيا مع منتدى الهيئات التنظيمية النووية في أفريقيا عن طريق النهوض بالهياكل التنظيمية للأمان والأمن النوويين وتعزيز هذه الهياكل وحمايتها.

وستدعم زامبيا المفوضية الأفريقية للطاقة النووية بضمان الامتثال للالتزامات المقطوعة بموجب المعاهدة من خلال تطبيق الضمانات النووية السلمية وإجراء المشاورات على الصعيدين الإقليميين والدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد زامبيا البروتوكولات الأول والثاني والثالث للمعاهدة، التي تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتناع عن استخدام الأسلحة النووية ضد أي طرف في المعاهدة، وحظر تجارب الأسلحة النووية في أي مكان داخل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وحظر استخدام الأسلحة النووية للقيام بالأنشطة الإرهابية.

وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا النوويين، ستسعى زامبيا لدعم الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على أهمية انضمام أعضاء المجتمع الدولي الآخرين إلى المعاهدة. وتناشد زامبيا البلدان التي لم توقع وتصادق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك من أجل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

السيد غريما (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بالإعراب عن أحر التهاني للممثل الدائم لجامايكا على انتخابه لتولي رئاسة هذه اللجنة الهامة، وبالإشادة به على الطريقة المهنية التي يدير بها أعمالنا.

إن مالطة، التي تقع في ملتقى الطرق الثقافي للبحر الأبيض المتوسط، سعت باستمرار للعمل بوصفها جسرا بين بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه. وعلى مدى الأعوام، ظلت مالطة تسعى لتشجيع أوسع حوار ممكن فيما بين بلدان منطقتنا بشأن المسائل المختلفة التي تؤثر على أمننا المشترك. ولا تزال مالطة تدعم الحوار الإقليمي الوثيق باعتباره أمرا رئيسيا لتحقيق التنمية الإقليمية والتكامل والأمن، على نحو ما يتجلى في دعمها المستمر للمنظمات والمبادرات الإقليمية، ومن بينها الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط ومنتدى غرب المتوسط والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، التي تستضيفها مالطة، وتعمل على تسهيل الحوار فيما بين البرلمانيين في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن تحقيق التنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتحديات الأمنية العديدة التي تواجه منطقتنا لا تزال تثري سياسة مالطة الخارجية وتشكلها إلى حد كبير. فالتحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديات بعيدة المدى. وستحدث كيفية التصدي لها آثارا عميقة، ليس على كامل المنطقة ذاتها فحسب، بل وخارجها. والقوى الهائلة التي يطلق لها العنان في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط تجعل الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزز الأمن والتعاون في المنطقة ليست ضرورية فحسب، بل وعاجلة.

ويؤدي طابع الهجرة غير القانونية وتهريب البشر ونطاقهما بشكل متزايد إلى تحويل هذه الظاهرة إلى تهديد خطير لأمن

المنطقة بأكملها. وقبل فترة قصيرة، شهدنا حوادث مأساوية متصلة بتهريب البشر عبر البحر الأبيض المتوسط، مما أسفر عن خسارة مئات الأرواح. وتناشد مالطة المجتمع الدولي القيام بالمزيد من المواجهة المتسقة والقوية لهذه التحديات. ونرى أن التعاون الوثيق أمر مطلوب فيما بين بلدان المنشأ والمقصد في المنطقة. كما يلزم أن تضطلع بلدان العبور بدور أساسي في التصدي لهذا التحدي وحله. فمعالجة هذه المسألة على وجه السرعة وبفعالية سيساعد على إنقاذ الأرواح وتحسين الأمن في المنطقة بتقييد التنقل غير المشروع للأشخاص وتعزيز التعاون الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتواصل مالطة تكثيف تعاونها مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، باتخاذ نهج متعدد الأوجه نحو معالجة مشكلة الهجرة في مالطة، لا سيما في الجوانب الإنسانية للمشكلة.

إن الوضع المتدهور في ليبيا أمر لا يقلق ذلك البلد وشعبه فحسب، بل إنه يقلق المنطقة الأوسع. وترى مالطة أن تفاقم الوضع هناك يمكن أن تترتب عليه تداعيات خطيرة تتجاوز حدود ليبيا. والنزاع الذي طال أمده في ليبيا من شأنه أن يجعل الوضع الإنساني المتردي أصلاً أشد سوءاً، ما يزيد من التحديات الناجمة عن الهجرة وتحول ليبيا إلى أرض خصبة للإرهابيين والمتطرفين. ومن الأهمية بمكان أن يتحقق الاستقرار في ليبيا لكي يتسنى لذلك البلد الشروع في بناء مؤسسات الدولة بمساعدة المجتمع الدولي. وإدراكاً لأهمية ذلك، فإننا نعتبر البرلمان المنتخب ديمقراطياً هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي. ونعتقد أيضاً أن الليبيين بحاجة إلى الالتفاف حول مشروع سياسي مشترك من خلال عملية شاملة للمصالحة الوطنية. ومالطة تؤيد كل المبادرات التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ونرى أن نزع السلاح والمصالحة الوطنية شرطان أساسيان لكي تستطيع ليبيا أن تمضي قدماً.

والتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والعديد من المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق هو مصدر قلق كبير آخر. ومالطة تدرك إلحاح الموقف والضرورة السياسية للتصدي لزحف (داعش)، وبالتالي فهي تدعم بالكامل جهود التحالف ضد ذلك التنظيم. ومع أن التدخل العسكري سيكون مهماً في مساعدة القوات الكردية والعراقية في الكفاح ضد (داعش)، تعتقد مالطة أنه ينبغي معالجة السياق السياسي والإقليمي الأوسع أيضاً.

ولا مجال للشك في إن التقدم صوب الديمقراطية والحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتصف بالتفاوت. وكما تبين لشعوب المنطقة، كثيراً ما يكون السعي إلى الحرية والعدالة باهظ الثمن بشكل مأساوي. ومالطة تدعم جيرانها في سعيهم إلى إرساء ديمقراطيات تعمل على أساس مبادئ العدالة والحرية وسيادة القانون. وفي هذا السياق، يشرفنا أن نستضيف المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، الذي افتتح في ١٨ حزيران/يونيه.

ومالطة تعمل بالتنسيق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز أهدافها وأهداف الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعدم الانتشار. وقد رحبنا ببدء سريان المعاهدة التاريخية لتجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر. ويتوقف نجاحها وأهميتها على تنفيذها بشكل فعال وتحقيق عالميتها. ولذلك، تنضم مالطة إلى الاتحاد الأوروبي في حث الدول التي لم توقع أو تصدق على تلك المعاهدة بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وقبل نصف قرن تقريباً، وبعد أن ساد الاعتقاد بأن الخراب سيحل بالبشرية جمعاء من خلال حرب نووية، اعتمد المجتمع الدولي معاهدة عدم الانتشار النووي، الأمر الذي تطلب إجراء مفاوضات بحسن نية بهدف تحقيق نزع السلاح النووي الكامل في ظل ضوابط دولية صارمة وفعالة. وبعد زهاء ٥٠ عاماً، ما زال ذلك الحكم حبراً على ورق إلى حد كبير. والعواقب الوخيمة التي قد تنجم عن استعمال الأسلحة النووية تجعل من الضروري أن نمضي قدماً على وجه السرعة صوب نزع السلاح النووي.

وإذ نضع ذلك الهدف العام نصب أعيننا، تؤيد مالطة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتنفيذ تدابير بناء الثقة على مستوى العالم، وخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونحن نؤيد اعتماد تدابير ملموسة وعملية لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، ويدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونؤمن إيماناً راسخاً بأهمية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن من شأنها تعزيز نظام عدم الانتشار وبث الثقة في تلك المنطقة. ونحن نؤيد تماماً الجهود الدؤوبة التي يبذلها السفير ياكو لايافا لتيسير عقد مؤتمر من شأنه أن يمهد الطريق لإنشاء منطقة من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن.

السيد أونانغا نديايي (غابون) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه أول مرة يأخذ وفدي فيها الكلمة في اللجنة، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيسة على إدارتها لأعمال اللجنة، وتوجيه الشكر لسائر أعضاء المكتب على عملهم.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.17)، وكذلك البيان الذي سيدلي به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

موقف غابون بشأن مسائل نزع السلاح يتفق مع سياستها الخارجية بشكل عام، التزاماً بتعددية الأطراف واقتناعاً منها بالدور المركزي للأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الأفضل تأهيلاً لتمثيل شعوب العالم وضمان إدارة أفضل لمسائل الأمن وشواغل عصرنا. وأغتنم هذه الفرصة لكي أذكر بالتزام بلدي بمؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المكرسة لنزع السلاح العام والكامل.

تشهد نهاية عام ٢٠١٤ دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أي بعد عام واحد من اعتمادها. وغابون ترحب بذلك الحدث والزخم الذي اتسمت به عملية التصديق، وتأمل أن يجري تنفيذها بشكل فعال في المستقبل. وتمثل تلك المعاهدة نجاحاً كبيراً يتوج جهوداً استمرت سنوات لتحسين تنظيم تجارة الأسلحة الدولية وسد الثغرات في النظام القانوني الدولي من خلال وضع قواعد ومبادئ مشتركة لذلك المجال.

وترحب غابون بنتائج الاجتماع الأخير من اجتماعات الدول للنظر في تنفيذ برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والتي تعقد مرة كل سنتين، وتأمل أن يتسنى بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى صك دولي ملزم قانوناً لتعقب ووسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأن أفريقيا، كما تدرك اللجنة، ما زالت هي الأكثر تضرراً بذلك الانتشار من أي منطقة أخرى في العالم. وما فتئ بلدي يحث المجتمع الدولي على تركيز الجهود بشكل خاص على التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل معالجة مسألة العرض والطلب والحد من التحركات عبر الحدود. وأُذكِّر بأنه في منطقتنا دون الإقليمية بوسط أفريقيا، لا يشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه تهديداً مستمراً للسلام والتنمية الاقتصادية وتحسين العمليات الديمقراطية فحسب، بل إنه يشكل أيضا عقبة رئيسية أمام الحكم الرشيد وتهيئة بيئة أمنية مؤاتية لاستدامة التنمية.

وفي هذا الصدد، تثني غابون على عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا دعماً للدول الأفريقية، بما فيها بلادي، التي كان من دواعي سرورها استضافة حلقة عمل للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية حول قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الأمر الذي أتاح الفرصة لدولتين لتقديم تقريريهما للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وترحب غابون أيضاً بالتعاون بين المركز الإقليمي

والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والدعم المقدم للدول لتنفيذها. ونقدر دعم المركز الإقليمي لأمانة الجماعة في وضع دليل لمواءمة تشريعات دول وسط أفريقيا مع الصكوك الإقليمية والدولية مثل اتفاقية كينشاسا، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وبغية الاستجابة لكل تلك التحديات، تواصل غابون تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وخلال السنوات القليلة الماضية، استعانت اللجنة بالصكوك دون الإقليمية والدولية للنهوض بوضع الأطر المعيارية والقانونية من أجل السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا المجال، تشكل تلك اللجنة مصدراً لمساعدة بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهي بمثابة منتدى لتبادل الآراء والمناقشات بشأن تحسين جهودنا وتعزيزها لمواجهة التحديات الوطنية ودون الإقليمية والدولية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة والقرصنة البحرية والسطو المسلح في خليج غينيا، ومشكلة الصيد غير المشروع على مستوى صناعي في المنطقة. وقد أصبح هذا الأخير يمثل تحدياً إيكولوجياً واقتصادياً وجريمة عبر وطنية وتهديداً لأمن دولنا، وهو ما أشار إليه رئيس جمهورية غابون في خطابه أمام الجمعية العامة خلال المناقشة العامة في الدورة التاسعة والستين (انظر A/69/PV.10).

وتسلط أعمال اللجنة الضوء أكثر على مصالح وسط أفريقيا في مجال الأمن والحلول التي تقترحها الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أرحب بافتتاح مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا في ١١ أيلول/سبتمبر في ياوندي من أجل مكافحة تصاعد الجريمة البحرية، بما يتوافق مع قراري مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) والتوصيات الصادرة عن مؤتمر قمة ياوندي في أيار /مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٣.

وفي الختام، وبخصوص المستقبل، ستواصل اللجنة أعمالها في الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين المقرر عقده في الفترة من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر في بوجومبورا. وسنواصل الاعتماد بشدة على تصميمنا على العمل من أجل تنشيط وامتلاك وضمان التعاون بين الدول الأعضاء في جماعتنا الاقتصادية في مجال الأمن. وكان هذا هو الغرض من القرار نصف السنوي بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي الذي قدمته غينيا الاستوائية باسم الدول الأعضاء في جماعتنا الاقتصادية.

السيدة يي (ميانمار) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يتوجه بالشكر إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وفرعه الإقليمي ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح على جهودها الرامية إلى نزع السلاح العالمي وتحقيق السلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من وجود أولويات ونهج مختلفة للمناطق المختلفة، فإن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح تشكل حلقات وصل فعالة بين صانعي السياسات على المستوى الدولي والعاملين في هذا المجال على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

وتضطلع المراكز الإقليمية بدور هام ليس في تعزيز تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي فحسب، بل وفي نشر المفاهيم والأفكار وأفضل الممارسات وتبادلها من خلال محافل نزع السلاح الوطنية والإقليمية. كما أنها تسهم في تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في المناطق المعنية. ويسعدنا أن نلاحظ أن الدول

الأعضاء ومكتب شؤون نزع السلاح والجهات المانحة تُمكن المراكز الإقليمية من اتباع نُهج مجتمعية فيما تواصل أنشطتها الجارية في المناطق المعنية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا وتقديرنا للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ على تنظيم حلقة عمل في ميانمار بشأن بناء القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعُقدت حلقة العمل بنجاح هذا العام في ناي بيي تاو.

إن برنامج زمالات نزع السلاح الذي ينظمه سنويا مكتب شؤون نزع السلاح ذو فائدة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية في مجال بناء القدرات. وانطلاقا من تجربتي الخاصة كأحد زملاء نزع السلاح في عام ٢٠١٣، فإن هذا البرنامج مفيد للغاية بالنسبة لنا نحن شباب الدبلوماسيين الذين يشرعون في عمل وظيفي مدى الحياة، بتفان وإخلاص، من أجل قضية نزع السلاح. ونرى أنه ينبغي أن يستمر البرنامج وأن يتم توسيع نطاقه، سواء رأسيا أو أفقيا، لتحقيق الفائدة للدبلوماسيين وصانعي القرار المستقبليين بشأن القضايا والمؤسسات المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، يتطلع بلدي إلى الحصول على فرصة أخرى لإيفاد المزيد من المشاركين إلى البرنامج.

وكما نعلم جميعا، فإن أنشطة المراكز الإقليمية تعتمد على تبرعات من خارج الميزانية تقدمها الجهات المانحة. ويقوم عمل المراكز على الطلب ويجري بناء على طلب الدول الأعضاء. ولذلك، تحتاج المراكز إلى استمرار تقديم تبرعات في إطار الميزانية من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الأفراد والمنظمات من أجل الوفاء بالاحتياجات على صعيد التوظيف وتغطية التكاليف الأساسية للإدارة والبعثات التابعة للمركز. ولن تكون المراكز الإقليمية قادرة على مواصلة أنشطتها بالكامل إلا عندما تقدم الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة تبرعات إضافية.

وفي هذا الصدد، من المناسب جدا دعوة الأمين العام، في تقاريره عن المراكز الإقليمية، بلدان المناطق المعنية وخارجها إلى تقديم تبرعات إلى المراكز لكفالة استدامة ما تقوم به من أنشطة وعمليات ولتمكينها من الوفاء بالولايات التي أسندتها إليها الجمعية العامة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن تنشيط المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح والإبقاء عليها يمكن أن يسهم بقدر غير ضئيل في أنشطة الأمم المتحدة لتعزيز استقرار الدول الأعضاء وأمنها.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على دعم ميانمار المستمر لعمل جميع المراكز الإقليمية، ولا سيما المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ.

السيد عزيزي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.17).

لا يزال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يشكل جزءا من النهج الاستراتيجي لبلدي من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في تلك المنطقة المضطربة. وللأسف، على الرغم من الجهود الدولية المبذولة، لم يحرز أي تقدم حتى الآن نحو إنشاء هذه المنطقة. ومن الواضح تماما أن السياسات العدوانية والتوسعية للنظام الإسرائيلي وترسانته الضخمة من الأسلحة النووية والمتطورة الأخرى وعدم تقيده بالقانون الدولي والقواعد والمبادئ الدولية هي العقبات الوحيدة التي تحول دون إنشاء هذه المنطقة. فلا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط إذا استمر ذلك النظام غير المسؤول، بترسانته النووية الضخمة، يهدد المنطقة وما خارجها، أو إذا واصل – خارج إطار المعاهدات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – برنامج أسلحته النووية السري وتحدى

النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي بالامتثال للمعايير والمبادئ الدولية.

وفي ظل هذه الخلفية في ما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ليس لدى المجتمع الدولي خيار سوى ممارسة أقصى درجات الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كخطوة أولى. وتؤكد العشرات من قرارات الجمعية العامة وكذلك الوثائق الختامية للمؤتمرات المتعاقبة لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة على أهمية انضمام إسرائيل للمعاهدة، فضلا عن إخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويمثل التنفيذ الكامل والفوري لقرار عام ١٩٩٥ وقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التزامات واضحة تعهد بها المجتمع الدولي، لا سيما مقدمي مشروع القرار. ولن يؤدي إهمال ذلك الالتزام إلا إلى تشجيع إسرائيل على أن تظل تشكل مصدر خطر وعدم استقرار باستخفافها بتطلعات المجتمع الدولي.

إن الفشل في عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لمجرد اعتراضات إسرائيل على ذلك، إنما هو نتيجة لتقاعس عن العمل فيما يتعلق بهذه الالتزامات منذ أمد طويل. ويطعن هذا التطور غير المرغوب بشكل خطير في نزاهة ومصداقية نظام عدم الانتشار، وفي الاتفاقات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

وفي الوقت ذاته، بات واضحا أن إنشاء هذه المنطقة على النحو الذي اقترحته إيران في عام ١٩٧٤، لا يزال يحظى بدعم دولي قوي، بدليل الإعراب عن القلق العميق إزاء هذه المسألة والنداءات القوية الموجهة بشأن عقد ذلك المؤتمر في وقت مبكر من الأغلبية الساحقة من الجماعات السياسية والدول والمجتمع المدني أثناء الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاجتماع الرفيع المستوى والمناقشة العامة للجمعية العامة، ومؤتمر المادة الرابعة عشرة بشأن تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهنا في اللجنة الأولى أيضا.

لقد كانت إيران من بين أوائل البلدان التي أبدت استعدادا للمشاركة في المؤتمر، وستواصل التمسك بهذه السياسة. ومع ذلك، فإن ما نتوقعه من هذا المؤتمر ليس مجرد حشد للبلدان في المنطقة. وينبغي إيلاء الأولوية القصوى لوضع خطة عمل وجدول زمني متفق عليهما لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أي مؤتمر من هذا القبيل. ولم تدخر جمهورية إيران الإسلامية جهدا في تقديم الدعم للخطوات الجادة الرامية إلى إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وستواصل تقديم الدعم القوي لإنشاء هذه المنطقة.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تولي أرمينيا أهمية كبيرة لنزع السلاح الإقليمي، ولا سيما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف توطيد الأمن والاستقرار الدوليين والإقليميين وتوفير مناخ من الثقة. ونحن مقتنعون بأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فضلا عن الثقة والشفافية والمعاملة بالمثل، تمثل جميعا جوانب هامة للأمن الجماعي.

وعلى مدى العقود ما فتئت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تؤديان دورا حاسما في بناء الثقة بين الدول المجاورة لأجل التغلب على مشاعر العداء وانعدام الثقة بين أولئك الذين يجب أن يتعلموا مرة أخرى التعايش معا. وتؤيد حكومة أرمينيا بقوة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على

الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بهدف تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.وما زلنا نؤيد باستمرار قرارات الجمعية العامة المتعلقة بصون السلم والأمن على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية تفاديا لغرس بذور عدم الثقة فيما بين دول المنطقة، وهو ما قد يؤدي إلى نشوب النزاعات المسلحة في المستقبل.

وفي ذلك السياق، ترحب أرمينيا باعتماد القرارات بشأن تدابير بناء الثقة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي على نحو منتظم من قبل اللجنة ومن ثم من قبل الجمعية العامة، بوصفها فرصة هامة لدراسة التحديات المتعلقة بتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتحديد مصادر التوتر الكامنة، فضلا عن البحث عن حلول لها.ولطالما كانت أرمينيا من أشد المناصرين للتعاون الإقليمي في كل الميادين الممكنة. والأسباب وراء ذلك بسيطة ومبررة جيدا.وحتى في حالة وجود مشاكل بين البلدان في منطقة بعينها، فلا جدال في أن التعاون – سواء كان ضئيلا أم كبيرا، طويل الأجل أم قصيره – يسهم في بناء الثقة.استرشادا بذلك النهج المبدئي، ما تزال أرمينيا تبذل قصارى جهدها لتعزيز بناء الثقة في سياق منطقة جنوب القوقاز، مستفيدة في ذلك من الأطر القائمة مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والشراكة من أجل السلام، ومجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، فضلا عن العلاقات الثنائية.

وقد أبدت أرمينيا استعدادا وعزما على إطلاق مشاريع تهدف إلى تطوير التعاون الإقليمي في العديد من المجالات.ولكن للأسف، فإن الحالة السائدة في المنطقة والدوافع السياسية القائمة على تصورات خاطئة لدى البعض لا تسمحان باتخاذ خطوات عملية نحو بناء الثقة في ميدان نزع السلاح.والأسوأ من ذلك، أننا شهدنا سباق تسلح بالغ الخطورة يلوح في الأفق دون الإقليمي، مصحوبا بخطابة عسكرية عدوانية.وأثبتت تطورات أخرى في منطقتنا مرة أخرى أنه ليس بوسع استخدام القوة أن يؤدي إلى حل نهائي للنزاعات القائمة.وليس ثمة بديل لحل النزاعات عدا التسوية السياسية النابعة من المفاوضات على أساس من الالتزام الكامل من الدول الأطراف بعدم استخدام القوة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن أرمينيا ما تزال ملتزمة تماما بمسؤولياتها الدولية إزاء تحديد الأسلحة ونزع السلاح.ونحن على اقتناع راسخ بصلاحية صكوك الأمم المتحدة وكفاءتها في تعزيز الثقة وبنائها فضلا عن تعزيز الحوار والتعاون الإقليميين.وأود أن أشير في هذا السياق، إلى البيان الذي أدلت به السيدة أنجيلا كين، ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح، والذي يمثّل تماما موقف بلدي إزاء المسألة المعروضة علينا:

”قد يقول البعض أنه يجب تأجيل إحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح ريثما تُحَل النزاعات السياسية بين الدول، ولا سيما الدول التي لديها أكبر الترسانات. غير أن رأيا كهذا يتجاهل الإسهامات العديدة في بناء الثقة المتبادلة بين الدول التي يمكن أن يقدمها إحراز التقدم في مجال نزع السلاح .ونحن ندرك جميعا أن نزع السلاح لا يؤتى عن طريق الأعمال الخيرية فحسب – بل إن من المسلّم به على نطاق واسع أنه يمثّل وسيلة فعالة ويعوّل عليها إلى حد كبير في دعم الأمن الوطني وتعزيز السلام والأمن الدوليين بوجه عام“.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر ليعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.14.

السيدة بن حبوش (الجزائر): (تكلمت بالفرنسية): أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للطريقة الماهرة التي قاد بها الرئيس مناقشات اللجنة الأولى في هذه الدورة.

فيما يخص مسألة نزع السلاح الإقليمي، فإن الجزائر ملتزمة بأن يكون تعزيز السلم والأمن الإقليميين سمة دائمة من

سمات سياساتها الخارجية، ومبدأ أساسيا تستند إليه إجراءاتها الدولية.وعليه، ما تزال الجزائر تواصل بعزم تقديم الدعم والمساعدة إلى الإجراءات الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون والتشجيع عليهما، فضلا عن تعزيز الأمن في الأطر التقليدية لصلاتها وتضامنها، وخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تمثّل مفترق طرق للعديد من المجموعات الإقليمية.

يرحب الوفد الجزائري بتقرير الأمين العام المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“ الوارد في الوثيقة A/69/169 الذي يحوي المعلومات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء بشأن الخطوات التي اتخذتها لتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويود وفد بلدي أن يشكر الحكومات التي أسهمت في سياق تنفيذ القرار ٦٧/٦٨.

وعلى المستوى الأفريقي، ترحب الجزائر بدخول معاهدة بليندابا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩ .ويمثّل ذلك الصك القانوني إسهاما كبيرا في نزع السلاح النووي وتوفير الأمن في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.وبالتالي، فإنها عامل أساسي في تعزيز السلم والأمن في شمال أفريقيا وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط بأسرها.

ويرحب وفد بلدي اليوم بوجه عام، بالدور الذي اضطلعت به مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، وخصوصا مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.يقينا، وكما ذُكر في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/69/133، ما يزال مركز الأمم المتحدة الإقليمي في أفريقيا يواصل تنفيذ برنامج عمله بشأن الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى الإعلام والاتصال والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي.

وبالنظر إلى هذه الإنجازات، تود الجزائر أن تعرب عن تأييدها الكامل للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.وما دامت التحديات والمخاطر التي تهدد استقرار القارة الأفريقية قد تترتب عنها آثار سلبية على منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإن الحالة السائدة في منطقة الساحل تشكّل مصدرا للقلق بسبب التهديدات الإرهابية وأنشطة الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة.

ولذلك من الضروري تكثيف الجهود وتعزيز التعاون فيما بين دول المنطقة دون الإقليمية في مكافحتها للإرهاب. كما أنها تتطلب تقديم المساعدة والدعم الكبيرين من المجتمع الدولي لتعزيز قدرات بلدان منطقة الساحل على التصدي لهذه الآفة.

ويدرك المجتمع الدولي أن إبطائه في إيجاد الحلول الدائمة للأزمات يؤدي إلى تفاقمها بشكل منذر بالخطر، مع اتخاذها معدلات وأبعادا تتعذر إدارتها. وتسعى الجزائر، التي تغرس اليوم فضائل الديمقراطية والمصالحة والتنمية من أجل مواطنيها، لأن تكون مصدرا للاستقرار والأمن. وهي تقوم بذلك بكفالة الأمن في أرضها. وفعلا، تسهم الجزائر، وهي معرضة بشكل مباشر لتداعيات الأزمة المستمرة في ليبيا، في إقامة حوار وطني شامل للجميع لتعزيز المصالحة الوطنية والتمكين من توطيد المؤسسات الشرعية وحشد كل الإمكانات والموارد لإعادة بناء ذلك البلد.

وفيما يتعلق بالحالة في مالي وفي عملية الحوار بين الماليين التي بدأتها الجزائر، فقد التزمت قطاعات مالية مختلفة بإيجاد حل نهائي للأزمة المالية على أساس خطة للاتفاق التمهيدي.

وتمشيا مع سياسة الجزائر المتوسطية النشطة، التي تقوم على أساس مبادئ التعاون والصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل، وأصبحت تقليدا في الأعوام الأخيرة، كان من دواعي الشرف للجزائر في هذه الدورة التاسعة والستين أها قدمت إلى اللجنة الأولى، في إطار البند ١٠٢ من جدول الأعمال، مشروع قرار معنونا ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“. ويرد مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/69/L.54.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يركز بيان نيوزيلندا اليوم على أنشطة المراكز الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ولا نزال نقدر تقديرا كبيرا الإسهام الذي قدمه لصون السلام والأمن الإقليميين مركز الأمم المتحدة التي يتخذ مقره في منطقتنا من العالم. ونقدر على وجه الخصوص استمرار تركيز مركز كاتماندو على المبادرات الرامية إلى دعم معاهدة تجارة الأسلحة. وشعرنا بالسرور لتمكننا من المساعدة بتقديم التمويل والمشاركة في اجتماع الحوار المعقود في الفلبين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الذي سهل تبادلا جيدا للآراء بشأن معاهدة تجارة الأسلحة فيما بين الزملاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

كما كنا نقدر مشاركة المركز في الاجتماع الذي استضفناه في أوكلاند، بنيوزيلندا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ للمساعدة في استكمال التشريعات النموذجية التي ظلت نيوزيلندا تعمل بشأنها، مع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، على مدى أكثر من عام. ونحن على ثقة بأن المركز سيتمكن من الاستفادة على نحو ممتاز من النموذج الذي استكمل الآن في جميع اتصالاته مع الشركاء الإقليميين بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. ونشعر بغاية السرور لتمكننا، مرة أخرى هذا العام، من المساعدة بتقديم التمويل لدعم أنشطة المركز. ونتطلع إلى الاجتماع الذي سيستضاف الشهر المقبل في كمبوديا.

وأود عند هذه النقطة أن أشيد إشادة شخصية وإشادة رسمية، من جانب بلدي، بمديرة المركز السابقة، السيدة شارون ريغل. فقد أضفت السيدة ريغل وضوح التركيز والزخم الحقيقي إلى المركز. وكان التزامها متميزا نحو كفالة أن يضيف المركز قيمة حقيقية إلى منطقته وأن يلبي احتياجات وطموحات أصحاب المصلحة الإقليميين.

وبالرغم من أن تركيز نيوزيلندا الرئيسي سيظل منصبا على أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، يسرنا كوننا أسهمنا في الأعوام الأخيرة في أعمال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي العام الماضي، أسهمنا في أعمال الصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. ونعلم أن هذين المركزين، بدورهما، يضطلعان بأعمال هامة بشأن طائفة واسعة للأنشطة المتصلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، وكما هو الحال مع مركزنا بالذات، نقدر على وجه الخصوص أعمالهما بشأن معاهدة تجارة الأسلحة وبشأن التثقيف في مجال نزع السلاح.

السيد جبراييلوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): تعلن أذربيجان تأييدها للبيان الذي أُدلي به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.17). وأود أن أدلي ببضع ملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

يشكل نزع السلاح الإقليمي والأمن عنصرين محوريين لتحقيق للأمن والاستقرار المستدامين. وفي كل عام، تسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها الموت والاصابات لمئات الآلاف من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال. ويؤثر الاتجار غير المشروع بها وتراكمها المفرط تأثيرا سلبيا على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز أهمية نظم تحديد الأسلحة التقليدية باعتبارها أدوات هامة لضمان الاستقرار والقدرة على التنبؤ، والشفافية في المجال العسكري.

ولا تزال أذربيجان تدعم التدابير الرامية إلى وضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحفظ سجلاتها على نحو كاف وإلى تعزيز التعاون في تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ذلك الصدد، لا تزال أذربيجان ملتزمة بالتنفيذ الفعال وزيادة تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما نشيد بقرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣)، وهو القرار الأول بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ونشيد بالتقدم الكبير المحرز في المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عقد في مابوتو في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأذربيجان ليست طرفا في اتفاقية أوتاوا بسبب استمرار احتلال أراضينا والضرورة المؤسفة لاستعمال الألغام الأرضية باعتبارها تدبيرا لاحتواء أي استئناف محتمل لأعمال القتال.

وعلى الصعيد الإقليمي، تسهم أذربيجان في الجهود الجماعية عن طريق تبادل المعلومات وتقديم التقارير واستقبال عمليات التفتيش الموقعي وزيارات التقييم والمراقبة بموجب صكوك من بينها وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية – العسكرية للأمن، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالمبادئ المنظِّمة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية.

ويكتسي نزع السلاح الإقليمي والأمن أهمية خاصة للمناطق المتأثرة بالنزاع، التي تعمل بوصفها نقاط تمركز للأسلحة غير الخاضعة للمراقبة وتوفر أرضا خصبة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغيرها من الأنشطة غير القانونية. وإحدى تلك النقاط منطقة ناغورنو كاراباخ التابعة لأذربيجان والأراضي المحيطة بها التي ما زالت خاضعة للاحتلال الأرمني. وأصبحت الأراضي ثقبا أسودا في منطقة تطبيق معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وعلاوة على ذلك، أصبحت المنطقة نقطة عبور رئيسية للإتجار غير القانوني بالأسلحة، الذي اتخذ أبعادا خطيرة تهدد الأمن في بلدي.

ولا تزال أذربيجان تشعر بالقلق المشروع حيال تزايد التهديدات الأمنية ومخاطر الانتشار. وفي ضوء تهديدات الانتشار الناشئة، وبسبب موقع بلدي الجغرافي، فإننا نولي أهمية قصوى لمنع استخدام أرضنا نقطة عبور للإتجار غير المشروع بالمواد النووية. وبالتعاون الوثيق مع شركائنا الدوليين وتمشيا مع المعايير الدولية، أنشأنا نظاما وطنيا شاملا لمراقبة الصادرات يقوم على أساس تشريعي قوي. وحتى الآن، أثبت النظام أنه آلية موثوقة لمنع الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالمواد النووية.

إن الحالة الراهنة، التي نشرت فيها بصورة غير مشروعة المئات من المعدات التي تقيدها المعاهدة والتابعة لدولة طرف في المعاهدة، في أراضي أذربيجان المحتلة في انتهاك صارخ لأحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، حالة غير مقبولة من وجهة النظر القانونية.

وحقيقة أن الأراضي الأذربيجانية المحتلة وفرت لأرمينيا، السلطة القائمة بالاحتلال، الفرصة لاستخدام تلك المناطق كمرافق إصلاح، بالإضافة إلى نقل وإخفاء معدات محددة بموجب معاهدات عن أعين نظم الرقابة الدولية، مسألة تستحق اهتماماً جاداً وينبغي معالجتها بطريقة شاملة وبدون تحيز.

والنفقات من خارج الميزانية لتلبية احتياجات القوات المسلحة المنتشرة في الأراضي الأذربيجانية المحتلة ما هي إلا دليل آخر على تطلعات أرمينيا العسكرية والتوسعية. وما فتئت أرمينيا تعزز وجودها العسكري وقدراتها العسكرية بشكل مكثف في منطقة ناغورنو كاراباخ وغيرها من الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وتشير البيانات المتاحة إلى أنه منذ الاحتلال، ما برحت أعداد الأسلحة غير الخاضعة لضوابط والتي لا يُعرف مآلها تزداد زيادة مطردة في هذه الأراضي. ونود مرة أخرى أن نغتنم هذه الفرصة لندعو أرمينيا إلى وقف انتهاك التزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة وتأكيد تقيد بتلك الالتزامات فعلا لا قولا. وكخطوة أولى، سيكون من المعقول

توقع أن يعود الوفد الأرميني بتقرير كامل عن مخزون أسلحته وعمليات الشراء المقبلة.

وفي الختام، أود أن أقول إن استراتيجية أذربيجان تهدف إلى تحرير جميع أراضيها المحتلة، وبالتالي استعادة السلامة الإقليمية لدولتنا وإعادة السكان الذين شردوا قسراً إلى ديارهم وإرساء السلام والاستقرار الدائمين في منطقة ناغورنو كاراباخ الأذربيجانية وفي جنوب القوقاز بأسره.

السيد سبينيلليس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة، نود أن نشكر الرئيس على المهارة التي أظهرها في إدارة مداولات اللجنة الأولى. ونود اليوم أن ندلي ببيان بشأن الضمانات النووية والأمن والأمان النوويين على الصعيد الإقليمي.

إن اليونان دولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤيد قوي لها ولتطبيق الضمانات الشاملة على جميع المواد النووية والأنشطة والمرافق ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، نشدد بوجه خاص على الأمان والأمن النوويين. ونعتبر هذين المجالين عنصرين مترابطين من أسس الحق المشروع لأي بلد في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. وفي حين أن الأمن والأمان النوويين كليهما من التحديات العالمية، تود اليونان أن تشير إلى الحاجة لبذل جهود وطنية تتسم بالمسؤولية والشفافية، فضلاً عن تعزيز التعاون الإقليمي، من أجل تحقيق امتثال إنتاج الطاقة في جميع أنحاء العالم لأعلى معايير الأمان النووي الدولي وتوجيهات وأسس الأمن النووي ذات الصلة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن هذا المنطلق، قامت اليونان بالتوقيع والتصديق على اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وبروتوكول تعديل الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية قبل الغير في ميدان الطاقة النووية. وعلاوة على ذلك، ونظراً للرابط المباشر بين الموئل الطبيعي والأثر البيئي الذي يمكن أن يترتب على إنشاء محطة نووية في أية منطقة، وقعت اليونان في عام ١٩٩١ على اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، وصدقت عليها بعد ذلك بوقت قليل في عام ١٩٩٨. ونعتقد أن البلدان التي تنتج الطاقة النووية أو تسعى إلى القيام بذلك في المستقبل ينبغي أن تتبع ممارسات عملية شفافة فيما يتعلق بالموئل الطبيعي العابر للحدود. وعلاوة على ذلك، وخلال رئاستنا الدورية للاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠١٤، عملت اليونان بدأب على التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء بشأن تعديل التوجيه الأوروبي المتعلّق بالأمان النووي، والذي يهدف إلى إلزام الدول الأعضاء بإنشاء إطار وطني للأمان النووي والمحافظة عليه.

وكما أشار الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية في الاجتماع الرفيع المستوى المتعلّق بالأمان والأمن النوويين المعقود على هامش المناقشة العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فإن آثار الحوادث النووية لا تحترم أي حدود، وكما علمتنا المأساة التي وقعت مؤخراً في فوكوشيما باليابان، يجب أن نواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة تنفيذ معايير الأمان النووي الدولية اللازمة وهيكل الأمن في سوق الطاقة الذي يزداد الطلب عليه. إن حماية الناس والبيئة من الإشعاعات المؤينة التي تنطلق عرَضاً أو عمداً ذات أهمية بالغة في بلدنا.

وفيما يتعلّق بالأمان النووي، فإن لليونان سابق تجربة مع تداعيات الحوادث النووية بوصفها أحد البلدان الـ ١٣ التي تلوثت بحادث محطة تشيرنوبيل النووية في عام ١٩٨٦. ونتيجة لذلك، لدينا حساسية خاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيق العناصر الهامة التي تساعد على نشر ثقافة أمان نووي قوية. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالأمن النووي، تود اليونان الإشارة إلى أن المفاهيم الأساسية الحالية للأمن النووي الموجودة اليوم قد

جرى التفكير فيها وتطويرها من خلال الخبرة العملية المكتسبة من الألعاب الأوليمبية لعام ٢٠٠٤ في أثينا، والتي كانت أول حدث رئيسي عام مشمول بخطة للأمن النووي الشامل في إطار مشروع واسع النطاق للتعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة وفرنسا وحكومتنا.

إن تطبيق معايير الوكالة وتدابيرها للأمان والأمن النوويين الموضوعة دولياً، مع إجراء استعراضات دولية من قبل الأقران، قد أصبح أمرا حاسما بشكل خاص في عصرنا. ويتابع بلدي بقلق بالغ التطورات الحالية والتوترات في البيئة السياسية، على الصعيد العالمي ولا سيما في منطقتنا في الشرق الأدنى وأوروبا الشرقية، والتي أسفرت عن بيئة متقلبة للغاية تتطلب تدابير احترازية إضافية، ولا سيما فيما يتعلق بأمان وأمن المنشآت النووية الحالية والمزمع إنشاؤها مستقبلا.

وفي الختام، فإن الطاقة النووية لا تشكل خياراً لشبكة اليونان الوطنية للكهرباء، ولكن مع تزايد إعراب البلدان في المنطقة عن شديد الاهتمام بالطاقة النووية، نود أن نكرر الإعراب عن إيماننا الراسخ بأن الأمان والأمن النوويين وجهان لنفس العملة، وأن علينا أن نقارب التطورات التكنولوجية النووية المتصلة بإنتاج الطاقة على نحو شامل، وذلك باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لكفالة الحفاظ على المجالات الثلاثة المتمثلة في عدم الانتشار والضمانات النووية والأمان والأمن النوويين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيجيريا لعرض مشروعي القرارين A/C.1/69/L.61 و A/C.1/69/L.59.

السيد أوديديبيا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرض مشروعي قرارين اليوم، الأول هو مشروع القرار المعنون ”الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية المقدمة من الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح“ (A/C.1/69/L.61). ومشروع القرار الثاني الذي سنعرضه باسم المجموعة الأفريقية، معنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا“ (A/C.1/69/L.59).

بخصوص مشروع القرار الأول، وهو الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية المقدمة من الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح والتي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. تشمل الأهداف الرئيسية رفع مستوى الوعي بأهمية نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وبناء وتعزيز قدرة المسؤولين من الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، لتمكينهم من المشاركة بفعالية أكبر في منتديات التداول والتفاوض الدولية لنزع السلاح. وعلى مدى السنوات الـ ٣٦ منذ إنشائه، درّب برنامج الزمالات أكثر من ٨٠٠ من المسؤولين الحكوميين من أكثر من ١٦٠ من الدول الأعضاء في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وهو يسهم بذلك في عملية التداول والتفاوض بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وينظّم مكتب شؤون نزع السلاح برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح ويديره. وفائدته معترف بها على نطاق واسع، وهو يحظى بتقدير كبير من الدول الأعضاء. ويشارك فيه كل عام ما بين ٢٠ و ٢٥ من الدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين الشباب ويعيشون تجربة تعليمية شديدة الثراء

وجدير بالثناء أيضا أن تشكيلة المشاركين في البرنامج بلغات توازنا جغرافيا وجنسانيا جيدين، وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن العديد من البلدان النامية قد استفادت من المشاركة في البرنامج.

ويعيد مشروع القرار التأكيد على القرارات الواردة في المرفق الرابع من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة (A/S-12/32)، ويسجل أيضا تقديرنا لجميع

الدول الأعضاء والمنظمات التي دعمت باستمرار البرنامج خلال السنوات الماضية، مما ساهم في نجاحه، ولا سيما حكومات ألمانيا وسويسرا والصين وكازاخستان واليابان، على مواصلتها الزيارات الدراسية التعليمية للغاية لفائدة المشاركين في البرنامج خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. كما نعرب عن تقديرنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتفاق واسينار لضوابط التصدير على الأسلحة التقليدية والبضائع والتكنولوجيات ذات الاستعمال المزدوج، ومعهد آسر ومعهد مونتيري للدراسات الدولية، على وضعهم برامج دراسية متخصصة في مجال نزع السلاح في مختلف مجالات الاختصاص، وبالتالي الإسهام في تحقيق أهداف البرنامج.

ويشيد مشروع القرار أيضا بالأمين العام على روح المثابرة التي يتواصل بها تنفيذ البرنامج، ويطلب منه مواصلة تنفيذ البرنامج سنويا في حدود الموارد المتاحة له، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

ويبرز تأييد هذا القرار المقدم كل عامين والمتعلق ببرنامج الزمالات المتصلة بنزع السلاح، بالإجماع، دعم جميع الدول الأعضاء القوي له. وقد اعتمد القرار دائما بدون تصويت. ويأمل وفد بلدي في أن يتم اعتماده بشكل مماثل خلال هذه الدورة. ونأمل في استمرار نجاح البرنامج، وبالتالي نسعى لدعم الدول الأعضاء لاعتماده هذا العام بدون تصويت، كما كان الحال عليه دائما.

وأود أيضا أن أختتم بإيجاز من خلال تقديم مشروع قرار ثان، هذه المرة بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. ويرحب مشروع القرار بالبعد القاري لأنشطة المركز في الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والتحديات الجديدة والناشئة في المنطقة، في مجالات نزع السلاح والسلام والأمن، بما في ذلك الأمن البحري. كما يرحب بتعهد المركز الإقليمي بتوفير بناء القدرات وبرامج المساعدة التقنية، والخدمات الاستشارية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك فيما يخص إدارة المخزونات وتدمير الأسلحة، وقضايا معاهدة تجارة الأسلحة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، كما هو مفصل في التقرير الأخير للأمين العام (A/69/133).

ويرحب مشروع القرار بإسهام المركز الإقليمي في نزع السلاح وتحقيق السلام والأمن على المستوى القاري، ولا سيما مساعدته مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع وتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وخطة عملها لتنفيذ الاستراتيجية، وفيما يخص تحديد موقف الاتحاد الأفريقي المشترك من معاهدة تجارة الأسلحة، فضلا عن تقديم المساعدة إلى المفوضية الأفريقية للطاقة النووية، في تنفيذها لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

ويرحب مشروع القرار بالجهود التي يبذلها المركز الإقليمي لتعزيز دور المرأة وتمثيلها في أنشطة نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ويحيط علما مع التقدير بالإنجازات الملموسة للمركز الإقليمي وأثر المساعدات التي يقدمها لدول وسط أفريقيا في مجال صياغة وتنفيذ اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها، اتفاقية كينشاسا، فضلا عن الدعم الكبير الذي يقدمه المركز إلى لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط

أفريقيا، ودول وسط وغرب أفريقيا فيما يخص اتخاذ مواقف مشتركة إزاء معاهدة تجارة الأسلحة، وإلى غرب أفريقيا لتنفيذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة.

ويحث مشروع القرار جميع الدول، وكذلك المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الدولية، على تقديم التبرعات لتمكين المركز الإقليمي من تنفيذ برامجه وأنشطته، وتلبية احتياجات الدول الأفريقية.

وقد تم اعتماد مشروع القرار بشأن هذا الموضوع دائما بتوافق الآراء، وبالتالي، يأمل بلدي في أن نقوم بالشيء ذاته خلال هذه الدورة. ولذلك، نحث الدول الأعضاء على اعتماده بتوافق الآراء، كما فعلت دائما في الماضي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): في هذه المرحلة، أود أن أذكر الوفود بالتكرم بإلقاء بياناتها في مدة أقصاها خمس دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية، وسبع دقائق عندما تتكلم بالنيابة عن المجموعات.

لم يعد هناك متكلمون على لائحة مجموعة نزع السلاح والأمن الإقليميين.

قبل الانتقال إلى المجموعة التالية، أعطي الكلمة لأولئك الذين طلبوا الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن مدة مداخلاتها الأولى محددة في ١٠ دقائق والثانية في خمس دقائق.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): من المبهج للغاية رؤيتك سيدتي وأنت تتولين الرئاسة اليوم.

للأسف، وجه بيان وفد الولايات المتحدة للاتحاد الروسي مرة أخرى اتهامات غير مثبتة ولا أساس لها. وإنه لأمر مؤسف حقا عدم اهتمام زملائنا بوضوح بتدبر ردنا على بعض التصريحات المعادية للاتحاد الروسي في وقت سابق، التي تجاوزت لحد كبير، حدود علاقاتنا الجماعية هنا في اللجنة الأولى. وفي هذا الصدد، أود أن أضيف الملاحظات التالية.

لقد أدى الانقلاب المسلح غير الدستوري في كييف الذي حدث خلال شهر شباط/فبراير إلى حدوث اضطرابات مريعة في أوكرانيا، ووقوع ضحايا على نطاق واسع بين السكان المدنيين. والجميع يعترف بالفعل بذلك، رغم حقيقة عرقلة وصول معظم الحكومات في أوروبا وأمريكا إلى تلك المعلومات ببساطة في البداية. في رأينا، وبدلا من إلقاء اللوم على ما حدث على الآخرين، كان ينبغي للأطراف الراعية للانقلاب القيام بكل ما في وسعها لتعزيز نظام وقف إطلاق النار في جنوب شرق أوكرانيا. وفي هذا السياق، فإن السؤال المطروح هو ما فعلته الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة تتحكم بشكل فعال في كل ما يدور في كييف في الآونة الأخيرة، وفي الجنوب الشرقي، في دونيتسك ولوهانسك، مع استمرار قصف القوات الأوكرانية للسكان المسالمين، إن النساء وكبار السن والأطفال يموتون.

وفيما يتعلق بالترتيبات التي أشار إليها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، فإننا قد سمعنا إشارات إلى اتفاق الأجواء المفتوحة ووثيقة فيينا، التي، بالمناسبة، وللأسف، لم يطلع عليها أحد اليوم، وقد صدمنا بتلاعب زملائنا الأمريكيين غير المسؤول بالجمهور.

وأبدت روسيا انفتاحا غير مسبوق؛ فجميع عمليات تحليق طائرات التفتيش والرصد فوق الأرض الروسية نفذت تنفيذا كاملا. وأُقر رسميا بنتائج عمليات التفتيش تلك في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأكدت هذه النتائج أنه لا يوجد إطلاقا أي نشاط عسكري متزايد ناشئ من روسيا. ولا يوجد أي تحرك للقوات عبر الحدود. ولذلك لا يمكن اعتبار استمرار الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة الموجهة

إلى روسيا سوى أنه تلاعب غير مسؤول بالجمهور. ومن نافل القول، إن ذلك لا يزيد احترامنا لحكومة محترمة نظريا مثل حكومة الولايات المتحدة أو ثقتنا بهذه الحكومة.

السيد سمفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أؤكد للجنة الأولى على أنني لست بصدد الانخراط في جدل مطول أو مجد مع ممثل أذربيجان فيما يتعلق بالادعاءات التي لا أساس لها من الصحة الموجه إلى بلدي. ولا أحد يستغرب محاولات أذربيجان المستميتة والمستمرة لنشر الدعاية المعادية لأرمينيا والاتهامات الباطلة وخطاب النزعة العسكرية العدائية.

وفي حين يتصدى بقية العالم للصعوبات الاقتصادية والمالية، ويهتم بتحقيق الأهداف الإنمائية وبما إذا كانت لديه الموارد لتلبية الاحتياجات، تهدد القيادة الأذربيجانية بكل افتخار وصخب أرمينيا بشن الحرب في ناغورنو كاراباخ بإعلانها أن ميزانية دولتنا – حسب رؤية أذربيجان – تبلغ تقريبا ١٠ أضعاف ميزانية أرمينيا الفعلية. وأن إنفاقنا العسكري وحده، فيما يبدو، يزيد بنسبة حوالي ٣٠ إلى ٥٠ في المائة عن كامل ميزانية الدولة في أرمينيا. ولست متأكدا إن هذا أمر يتعين الاعتزاز به، بالرغم من أنني لن أقوم بالتعليق عليه.

ونظرا للتطرق للنزاع في ناغورونو كاراباخ في بيان أذربيجان، أود أن أدلي بملاحظات موجزة لجعل كل الأمور واضحة للغاية لممثل أذربيجان. فلا توجد أية إمكانية لاتخاذ خيار عسكري لتسوية مسألة ناغورنو كاراباخ. لا يوجد أي خيار. فقد تم اختبار الخيار العسكري وثبت فشله. والتوافق والواقعية هما الخياران الحقيقيان الوحيدان. والطريق الذي اختاره ناغورنو كاراباخ لنفسه قبل أكثر من عقدين لا رجعة فيه. وقد نجح في تأكيد دفاعه الذاتي عن نفسه؛ وشرع في تشكيل آليات للحكم الذاتي؛ وهو يسيطر على حدوده واقتصاده. ويشكل إضفاء الطابع الرسمي على تلك العملية خطوة ضرورية نحو تحقيق الاستقرار في منطقتنا. وتجاهل كل ما حصل في الأعوام الـ ٢٠ الماضية أو أكثر، على نحو ما تفعله أذربيجان، والإصرار الترق على أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه، أمر غير واقعي وضرب من الخداع.

السيد جبراييلوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): إنني مضطر لأخذ الكلمة مرة أخرى لدحض الاتهامات الباطلة التي وجهها ممثل أرمينيا إلى بلدي، وللرد على تكهناته بشأن مسائل تشكل جزءا من عملية للمفاوضات.

أولا، إنني على يقين بأن جميع الحاضرين هنا مستغربون لسماعهم إدانة استخدام القوة من بلد استخدمها هو نفسه للاحتلال أراضي أذربيجان، ويشكل سلوكه التدميري السبب الرئيسي لحالة الجمود الراهنة في المفاوضات. فقد انتهكت أرمينيا انتهاكا صارخا التزاماتها القانونية الدولية باستخدامها القوة العسكرية لاحتلال أرض أذربيجان، والقيام بالتطهير العرقي هناك وإنشائها في الأراضي المحتلة كيانها الانفصالي التابع القائم على أسس عرقية. وقد أدانت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة احتلال أراضي أذربيجان وأكدت مجددا على سيادة أذربيجان وسلامة أراضيها وحرمة الحدود المعترف بها دوليا، وطالبت القرارات بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المحتلة من جميع أراضي أذربيجان المحتلة. واتخذت الجمعية العامة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى موقفا مماثلا.

ثانيا، أعرب ممثل أرمينيا عن شواغل حيال زيادة مفترضة في ميزانية أرمينيا العسكرية. ويكفي القول إن إجراء تحليل شامل لعدد السكان في أرمينيا ومساحة الأرض والميزانية السنوية والناتج المحلي الاجمالي مقابل النفقات العسكرية السنوية وأفراد الجيش وكمية الأسلحة المنتجة والمساعدة العسكرية الأجنبية التي تتلقاها أرمينيا، يبين أن أرمينيا هي البلد الأكثف تسليحا في جنوب القوقاز. وتجري أرمينيا بانتظام تمارين عسكرية واسعة النطاق في الأراضي المحتلة لأذربيجان

يحضرها الرئيس ووزير الدفاع وغيرهما من كبار المسؤولين في أرمينيا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تتناول اللجنة الآن قائمة المتكلمين في إطار المجموعة المتعلقة بـ ”الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)“. نذكر جميع الوفود بأن المدد الزمنية تقتصر على خمس دقائق حينما يدلي المتكلم ببيان باسم بلده، وسبع دقائق للبيان الذي يدلي بها المتكلم بالنيابة عن مجموعة من الوفود.

السيد إسنومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز عن جوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي. وتسلم الحركة بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء والحق السيادي لجميع الدول في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية حصريا، وتؤكد الحركة على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك فرض حظر على نشر الأسلحة أو استخدامها هناك، من شأنه أن يمنع خطرا كبيرا عن صون السلام والأمن الدوليين.

وشكل إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تحديات جديدة للاستقرار الاستراتيجي ولمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ولا تزال حركة عدم الانحياز تشعر بقلق بالغ حيال الآثار الأمنية السلبية لنشر منظومات القذائف الدفاعية الاستراتيجية، التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث سباق للتسلح. ولا نزال نشعر بقلق مماثل حيال التطورات المتصلة بمنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وخطر تسليح وعسكرة الفضاء الخارجي، ونكرر دعوتنا إلى بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام صك عالمي وملزم قانونا لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وتدعو الحركة إلى اتخاذ نهج عالمي وشامل وغير تمييزي في إطار الأمم المتحدة نحو المسألة المتعلقة بالقذائف التسيارية. وينبغي لأية مبادرة بشأن الموضوع أن تأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الدول وحقها في استخدام تكنولوجيا الفضاء للأغراض السلمية.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على أن علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها، ومن بينها الاتصالات اللاسلكية بواسطة السواتل، ونظم رصد الأرض، وتكنولوجيا الملاحة بواسطة السواتل، توفر أدوات لا غنى عنها لإيجاد حلول مجدية طويلة الأمد في مجال التنمية المستدامة ويمكن أن تسهم بفعالية كبيرة للغاية في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية في جميع بلدان العالم، وفي حفظ الموارد الطبيعة وتعزيز التأهب لدرء آثار الكوارث والتخفيف من هذه الآثار. وفي ذلك الصدد، ومع التأكيد على أهمية ضمان إتاحة علوم وتكنولوجيا الفضاء لجميع البلدان المهتمة، تشدد الحركة على أنه ينبغي استخدام هذه التكنولوجيا وفقا للقانون الدولي ولأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا سيما تعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيد الشندويلي (مصر): يلقي وفد جمهورية مصر العربية هذه الكلمة بالنيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتنضم المجموعة إلى البيان الذي ألقاه السيد ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تعتقد المجموعة العربية اعتقاداً راسخاً بأهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصوراً في الأغراض السلمية، وتساهم الصكوك القانونية التي تسعى لتحقيق هذا الهدف بدور إيجابي في تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة به. كما تمتدّ أهميتها إلى مجال حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنشطة عسكرية أخرى في الفضاء الخارجي. ونسرد في هذا الصدد معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣، ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، واتفاق عام ١٩٧٩ للمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك

القمر والأجرام السماوية الأخرى، نسردها لدورها الإيجابي في تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة في الفضاء.

مع ذلك، هناك اعتراف واسع النطاق بأن الصكوك القانونية الدولية التي تتعامل مع مشكلة الأسلحة في الفضاء ليست كافية، فالنظام القانوني الحالي لا يكفي لمنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي. ومن هذا المنطلق، تؤيد المجموعة العربية إنشاء لجنة في إطار مؤتمر نزع السلاح تتناول هذا الموضوع ضمن برنامج عمل شامل ومتوازن، إذ أنها ستتيح الفرصة للتفاوض على اتفاق متعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

إن وضع أي سلاح في الفضاء الخارجي له عواقب وخيمة بما سيؤثّر سلباً على جميع الدول، سواء تلك التي تتمتع بالقدرة التكنولوجية على إطلاق الأجسام المدارية أو تلك التي لا تمتلك الإمكانيات للقيام بذلك. وبما أن نمط الحياة في العصر الحالي يعتمد على الأنشطة الفضائية، فهناك ما يقرب من ٣ ٠٠٠ ساتل يستخدم في توفير الخدمات الحيوية ضمن إطار شبكة معقدة من المعلومات والاتصالات. ستكون النتيجة المباشرة لوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وما قد يترتّب عليه من انقطاع محتمل في توفير الخدمات الساتلية، كارثة عالمية تمس جميع أوجه الحياة، بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تعتقد المجموعة العربية أنه من مصلحة المجتمع الدولي أن يتم في مؤتمر نزع السلاح ضمن برنامج عمل شامل ومتوازن البدء في التفاوض حول صك دولي ملزم قانوناً لمنع وضع أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي. كما تنظر المجموعة العربية بشكل إيجابي إلى المبادرات والقرارات التي تدعو إلى اتخاذ خطوات في اتجاه منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتؤكد المجموعة العربية على أهمية أن تلتزم جميع الدول بقصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية وتدعو جميع الدول إلى تحمّل مسؤولياتها في هذا الشأن.

السيدة سويب (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

يتشارك أعضاء الاتحاد المصلحة في تعزيز وتوسيع نطاق استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية لفائدة جميع الدول ومصلحتها وبوصفه مجالاً للبشرية جمعاء. يعتمد العالم الذي نعيش فيه بشدة على الموارد الفضائية، التي توفر خدمات لا غنى عنها في عدد من المجالات. ولذلك فإننا ملتزمون بتعزيز الإطار القانوني المتعدد الأطراف بشأن الحفاظ على بيئة سلمية وآمنة وخالية من الأخطار في الفضاء الخارجي. ونتيجة لذلك، فإن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو مسألة ملحّة.

ويرى أعضاء الاتحاد أن من المصلحة الفضلى للمجتمع الدولي بدء المفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لمنع وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي. وهناك اعتراف واسع النطاق بالخطر المحدق الناجم عن عدم كفاية الأساس القانوني للتعامل مع مشكلة الأسلحة في الفضاء. وأودّ أن أذكر بأن منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي مدرج في جدول أعمالنا منذ مدة طويلة. وقبل أكثر من ٣٠ سنة، دعت الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، وذلك في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، من أجل النظر في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من تبادل الآراء الملموس بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤، حالَ عدم وجود توافق في الآراء منذ ذلك الحين دون النظر بشكل وافٍ في هذه المسألة الأساسية في المؤتمر.

ويسلّم أعضاء الاتحاد بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تعزز التفاهم المتبادل والحوار السياسي والتعاون بين الدول. وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المنشأ

بموجب القرار ٦٨/٦٥. ونحن نقدر أن الفريق أقرّ بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي يمكن أن تشكل أساساً للنظر في المفاهيم والمقترحات من أجل الالتزامات الملزمة قانوناً. وعلاوة على ذلك، ما فتئ أعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية يتابعون باهتمام كبير المناقشات بشأن إمكانية وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي، المقدمة من الاتحاد الأوروبي. ورغم أننا نقدر الجهود المبذولة من الاتحاد الأوروبي، فنحن نعتقد أن المبادرة يمكن أن تستفيد من نهج وولاية فعالين متعددي الأطراف.

وفي السياق نفسه، نرحب بمشروع القرار الذي عُرض للمرة الأولى خلال هذه الدورة للجنة الأولى، بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي (A/C.1/69/L.14)، التي نفهم أنها تشكّل أيضاً تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة ذات الصلة بالفضاء الخارجي. ويكرر أعضاء الاتحاد، مع ذلك، أنه في حين أن الالتزامات السياسية والترتيبات الطوعية أمور مرحّب بها، إلا أنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن التدابير الملزمة قانوناً التي تفرض التزامات صارمة وطويلة الأجل على جميع الدول.

وإذ نعرب عن قلقنا المستمر إزاء إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإننا نؤكد مجدداً دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لتوفير الظروف من أجل التبكير باعتماد برنامج عمل، والذي ينبغي أن يشتمل على إنشاء فريق عامل معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبالتالي يمهد السبيل أمام المفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة غانسلاندت (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان كل من تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا، وصربيا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، والنرويج، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا وجورجيا.

ما فتئ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يقفون موقفاً ثابتاً لصالح الحفاظ على سلامة وأمن البيئة الفضائية واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية على أساس عادل ومقبول لجميع الأطراف المعنية. إن تعزيز سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها هو اهتمام مشترك. ويسهم في تنمية الدول وأمنها. وإن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضرورة الحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة صراع هما شرطان أساسيان لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي.

إن الموجودات الفضائية، التي يشغّلها عدد متزايد من الكيانات الحكومية وغير الحكومية، تقدّم إلى العالم منافع هائلة لم يكن تصورها ممكناً قبل بضعة عقود. واليوم، تترافق هذه الفوائد الهامة مع تحديات كبيرة ناجمة عن الحطام المداري الخطر، وبالتالي إمكانية حدوث اصطدامات مدمرة، واكتظاظ السواتل، في جملة أمور، في مدار ثابت بالنسبة للأرض، وتزايد تشبع طيف الترددات الراديوية، والتهديد بالتعطيل أو التدمير المتعمدين للسواتل.

وتستدعي هذه التحديات أن تشارك الدول مشاركة جادة وفي الوقت المناسب لضمان تحقيق قدر أكبر من السلامة والأمن والاستدامة في الفضاء الخارجي.

وفي هذا السياق، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لوضع تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة وتنفيذها كوسيلة لتعزيز الأمن في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وقد جسد اتخاذ الجمعية العامة دون تصويت للقرار ٥٠/٦٨ بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التأييد الواسع النطاق للحاجة إلى

إنشاء نظام يشمل هذه التدابير. ورحبت الجمعية العامة بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وشجعت الدول الأعضاء على استعراض تلك التدابير الواردة في تقرير الفريق (A/68/189) وتنفيذها. ويسر الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ تأييد الفريق – في استنتاجات دراسته وتوصياتها – للجهود الرامية إلى تنفيذ الالتزامات السياسية، مثل وضع مدونة متعددة الأطراف لقواعد السلوك من أجل تشجيع التصرف على نحو مسؤول في الفضاء الخارجي والاستخدام السلمي له.

وعقب القراراين ٧٥/٦١ و ٤٣/٦٢ بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء القدرات في أنشطة الفضاء الخارجي، واستجابة لطلب الأمين العام إلى الدول الأعضاء تقديم مقترحات عملية بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة، عرض الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الاقتراح الداعي إلى وضع مدونة طوعية لقواعد السلوك تهدف إلى تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفي اجتماع متعدد الأطراف في فيينا، قدم الاتحاد الأوروبي مشروع مدونة دولية لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي. وعقد الاتحاد بعد ذلك ثلاث جولات من المشاورات المفتوحة باب العضوية بشأن المشروع في كييف وبانكوك ولكسمبرغ، شاركت فيها ٩٥ دولة تقريبا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد أبلغ الاتحاد الأوروبي الأمين العام بهذه التطورات المتعلقة بالمدونة.

واقترح العديد من المشاركين الانتقال من مرحلة المشاورات إلى المفاوضات المتعددة الأطراف التي يشكل الأساس فيها المشروع الذي تم وضعه أثناء عملية التشاور المفتوحة باب العضوية والتي أسهم فيها العديد من الدول والذي لا يزال مفتوحا لإجراء مزيد من التغييرات. وقد أشار عدد من المشاركين إلى ضرورة تأييد الأمم المتحدة لمدونة قواعد السلوك المستقبلية.

والاتحاد الأوروبي، مدفوعا بالقلق إزاء سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها على المدى الطويل والحرص على تنفيذ التوصيات التوافقية لفريق الخبراء الحكوميين، يلتزم بالإسهام في الانتهاء من العملية المتعددة الأطراف بشأن المدونة الدولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وتلقينا ردود فعل إيجابية كبيرة على مبادرة المدونة الدولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي ولمسنا اهتماما واسعا النطاق بها، حيث طلب العديد من الدول الأعضاء المزيد من الوقت لدراسة اقتراحنا استصدار قرار يدعو إلى بدء المفاوضات. كما أشار البعض إلى الطابع الشامل لمسائل سلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستدامته في الأجل الطويل. ونحن على استعداد للمضي بالعملية من مرحلة المشاورات إلى مرحلة التفاوض بطريقة شاملة للجميع وشفافة، ونتشاور حاليا مع الدول الأعضاء بشأن كيفية بلوغ تلك المرحلة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.14.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا جميعا هنا نؤيد كفالة الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة لجميع الدول – دون استثناء – ودعم الاستقرار العالمي. ولذلك، من واجبنا المشترك ألا نستجيب للمشاكل الحالية في هذا المجال فحسب، بل وأن نعمل بشجاعة ونشاط لتحديد التهديدات والتغلب عليها وتحييدها قبل أن تصبح ذات طبيعة معقدة ومأساوية بصورة لم يسبق لها مثيل، كما هو الحال مع انتشار الأسلحة النووية.

وللحيلولة دون حدوث حالة مماثلة في الفضاء الخارجي، ما انفكت روسيا تؤيد الجهود الدولية الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهي تشجع فعلا وليس قولا فحسب الحفاظ على الفضاء الخارجي مفتوحا ومتاحا للأغراض السلمية بما يحقق مصلحة البشرية جمعاء. ونحن نشترك

بصورة متكررة في تقديم مشروع القرار الذي يُقدم في كل عام بشأن هذا الموضوع إلى اللجنة الأولى، بالتناوب من مصر وسري لانكا. وننظر إلى مشروع القرار باعتباره أساسا سليما من أجل اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة في هذا المجال.

وتحقيقا لهذه الغاية، كنا أول من قطع التزامات سياسية في العالم بشأن المبادرة المسماة ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“، وذلك في عام ٢٠٠٤. وتحظى المبادرة بالفعل بدعم رسمي من قبل الدول التالية: الأرجنتين وأرمينيا وإندونيسيا والبرازيل وبيلاروس وسري لانكا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وكوبا. وفي هذا العام، قدمت مجموعة من الدول، تتألف من ٢٩ بلدا، مشروع قرار جديد إلى اللجنة الأولى، معنون ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“ (A/C.1.69/L.14).

ونشدد على أن مشروع القرار لا يفرض أي التزامات إضافية على الدول. فهو دعوة بشكل فعال إلى الحوار، تحث جميع الدول الأعضاء على النظر في إمكانية عولمة مبادرة في غاية الأهمية، ألا وهي قطع التزام سياسي بعدم البدء بوضع الأسلحة. وإذا تعهدت جميع الدول بهذا الالتزام السياسي، ستكون لدينا ضمانة سياسية مشتركة بأن يظل الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة.

كما يلفت مشروع القرار انتباه أعضاء المجتمع الدولي الذين يعون خطر تسليح الفضاء الخارجي إلى أهمية اتخاذ مزيد من الخطوات المسؤولة المشتركة في هذا المجال، ولا سيما البدء على نحو سريع في عمل موضوعي في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف بشأن صياغة مشروع معاهدة دولية ملزمة قانونا لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدمنا – إلى جانب الصين – مشروع معاهدة محدث تضمن التعليقات والمقترحات المقدمة من الدول المهتمة بالأمر. ونحن على استعداد لمواصلة الحوار مع جميع الدول دون استثناء.

ونأمل أن يحظى مشروع القرار الخاص بعدم البدء بوضع أسلحة بتأييد جميع الدول الأعضاء، حيث إننا جميعا نتقاسم مسؤولية متساوية عن مصير البشرية. ومن شأن اعتماد مشروع القرار في اللجنة الأولى، ثم بعد ذلك في الجمعية العامة، أن يخلق فرصا إضافية لإجراء مناقشات بشأن المسائل الهامة الأخرى ذات الصلة بتحسين الشفافية والثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وضمان أمنها واستدامتها على المدى الطويل.

وروسيا مستعدة لمواصلة العمل بشأن مدونة قواعد السلوك في الفضاء الخارجي التي اقترحها الاتحاد الأوروبي.

وعلى وجه الخصوص، نلفت انتباه شركائنا إلى أننا نرى أن التأييد الشامل لمشروع القرار بشأن عدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي يهيئ جوا مناسبا لتحقيق تلك الغاية، بالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يأبه بالتعليقات العديدة التي أُدلي بها بشأن مشروع المدونة. فعلى سبيل المثال، إذا كنا سنجري حوارا جديا بشأن تلك المدونة، فإن السؤال الأول الذي نوجهه حينئذ هو: هل سيحظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي أم لا؟ وأشير إلى أن ذلك ليس رأي روسيا وحدها أو رأي اللجنة الأولى. ويمكن للأعضاء إلقاء نظرة على مشروع القرار A/C.4/69/L. 2، المعروض حاليا على اللجنة الرابعة. فالفقرة ١١ من مشروع القرار تحث

> ”جميع الدول، ولا سيما الدول التي لها قدرات كبيرة في ميدان الفضاء، على المساهمة بنشاط في تحقيق الهدف المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية“.

ونرى أن من الضروري مواصلة العمل في الأمم المتحدة بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونشيد بنظر اللجنة الرابعة في ١٧ تشرين الأول/

أكتوبر في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189). وفي مشروع القرار بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الذي أعدته روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، نقترح أن تعقد اللجنة الأولى، خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، جلسة مشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة للنظر في التهديدات المحدقة بأمن أنشطة الفضاء الخارجي واستدامة هذه الأنشطة. ونأمل أن تؤدي المناقشة إلى تنشيط أعمالنا بشأن هذا الموضوع الهام. ونثق بأنه، في هذه الدورة، ستعمد اللجنة الأولى بتوافق الآراء مشروع القرار بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/C.1/69/L.15).

وفي الختام، مرة أخرى نناشد جميع الدول إبداء إحساس بالمسؤولية وتأييد مشروع القرار بشأن عدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي، وهو فعليا وثيقة خلف ونتيجة مباشرة لقراراتنا بشأن منع حدوث تسلح في الفضاء الخارجي، التي نؤيدها جميعا بالإجماع تقريبا كل عام.

السيدة ليديسما هيرنانديث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تشاطر كوبا الرأي الذي مفاده أنه لا بد من توطيد النظام القانوني المنطبق على أنشطة الفضاء الخارجي وتعزيزه وتؤكد على أهمية الامتثال للالتزامات القانونية القائمة. ومن حق جميع الدول أن تستكشف الفضاء الخارجي وتستخدمه للأغراض السلمية بما يعود بالفائدة على التنمية العلمية والاقتصادية.

ويؤيد بلدنا منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الأنشطة المتصلة بالفضاء الخارجي. وسيمثل أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ولذلك نرى أن من المناسب والضروري زيادة تعزيز وتطوير كفالة الشفافية الدولية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

وينبغي عقد المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه بدون المزيد من التأخير. ويمثل مؤتمر نزع السلاح المنتدى الأنسب لعقد تلك المفاوضات. وفي ذلك الصدد، تشكل الصيغة المستكملة لمشروع المعاهدة بشأن الموضوع، التي قدمها الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، نقطة انطلاق جيدة.

ويمثل مشروع القرار بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي (A/C.1/69/L.14) مبادرة جديدة، ويسر وفد بلدنا أنه شارك في تقديم مشروع القرار. ونسلم بأهمية تعزيز التوافق الدولي لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وبالتالي منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي وضمان استخدامه للأغراض السلمية. ونقدر اتخاذ تدابير دولية محددة لكفالة المزيد من الشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي، بما في ذلك الإخطار المسبق والتحقق والرصد، باعتبارها إسهاما مهما في الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

السيد بك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب المناقشة المواضيعية بشأن الفضاء الخارجي التي تعقدها اللجنة الأولى اليوم. والأمر الرئيسي لمناقشتنا اليوم هو كيفية عملنا معا لضمان استدامة الفضاء الخارجي. وسأدلي بصيغة مختصرة لبياننا، ولكننا سنعمم الصيغة الكاملة في وقت لاحق.

إن الولايات المتحدة تشعر بقلق خاص حيال استمرار استحداث منظومات الأسلحة المضادة للسواتل واختبارها. وبالرغم من أن بعض الدول دعت إلى اتخاذ تدابير لمراقبة الفضاء الخارجي بغية منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، فإن تطويرها هي نفسها للقدرات الأرضية التدميرية المضادة للسواتل أمر مزعزع للاستقرار ويمكن أن يؤدي إلى حالات خطيرة للتأويلات الخاطئة وسوء التقدير، وإلى التصعيد في أية

أزمة أو نزاع. وشهد العالم الآثار البيئية الطويلة الأمد للتجربة التي أجرتها الصين في عام ٢٠٠٧ للتدمير المتعمد لساتل تابع لها بقذيفة صعود مباشر ومضادة للسواتل، وأسفرت عن حطام في المدارات الأرضية المنخفضة يبقى لفترة طويلة.

وبالرغم من الإيضاحات والمزاعم بخلاف ذلك، يثير القلق أيضا إجراء الصين في ٢٣ تموز/يوليه اختبارا غير تدميري بإطلاق قذيفة اعتراضية مضادة للسواتل، ومصممة لتدمير السواتل في المدارات الأرضية المنخفضة.

إن الولايات المتحدة اعربت لفترة طويلة عن رغبتها في النظر في اقتراحات ومفاهيم لتحديد الأسلحة الفضائية تتسم بالإنصاف ويمكن التحقق منها بفعالية وتعزيز الأمن لجميع الدول. ومع ذلك، فإن مشروع المعاهدة المنقحة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته روسيا والصين إلى مؤتمر نزع السلاح في وقت سابق هذا العام، لا يستوفي تلك المعايير. وكما لاحظت الولايات المتحدة في تقريرنا المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح، والمنشور بوصفه الوثيقة CD/1998، فإن مشروع المعاهدة لا يزال تعتريه أوجه قصور لأسباب عديدة من بينها عدم إمكانيته للتحقق، وعدم تناوله لمنظومات لأسلحة البرية القواعد المضادة للسواتل، وإمكانية التنصل من الالتزامات الواردة في مشروع المعاهدة. والولايات المتحدة مقتنعة بأنه يمكن التصدي للعديد من التحديات المتعلقة بالفضاء الخارجي التي تجابهنا من خلال المبادرات القصيرة الأجل والعملية، مثل التدابير غير الملزمة قانونا لكفالة الشفافية وبناء الثقة.

وتبين أحد تلك السبل للمضي قدما الدراسة المتعلقة بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي التي أجراها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. واعتمد تقرير الفريق (A/68/189) اتخاذ تدابير طوعية وغير ملزمة قانونا لكفالة الشفافية وبناء الثقة. وتم التوصل إلى توافق الآراء في تموز/يوليه ٢٠١٣، واعتمدت الجمعية العامة بأكملها توصيات التقرير في القرار ٥٠/٦٨، الذي قدمته الولايات المتحدة إلى جانب المشاركين الآخرين في الفريق، بما في ذلك روسيا والصين.

كما ترحب الولايات المتحدة بقرار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية النظر في تقرير الفريق خلال دورتها الثامنة والخمسين، المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وإبرازا للأهمية التي نوليها لتقرير الفريق، تقدم الولايات المتحدة مشروع قرار المتابعة بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/C.1/69/L.15)، الذي يؤيد المزيد من النظر في توصيات الفريق في اجتماع مخصص مشترك للجنتين الأولى والرابعة في العام المقبل، خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

كما قدم تقرير الفريق إسهاما هاما للغاية بتحديد المعايير لتقييم صحة تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

وفي تطبيق تلك المعايير، تشير الولايات المتحدة إلى أن بعض مقترحات تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي المذكورة في اللجنة لا تفي بمعايير فريق الخبراء الحكوميين. إن مبادرة روسيا لكي تقوم الدول بإصدار إعلانات عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي لا تفي بمعايير فريق الخبراء الحكوميين. ونخلص إلى أن مبادرات عدم وضع الأسلحة فيها ثلاثة عيوب أساسية. أولاً، التعهد بعدم البدء بوضع الأسلحة لا يحدد بشكل كاف ما يشكل أسلحة في الفضاء الخارجي. ثانياً، لن تكون الأطراف الأخرى قادرة على التأكد بفعالية من التزام الدولة السياسي بألا تكون البادئة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ثالثاً، يركز التعهّد بعدم البدء على الأسلحة المتمركزة في الفضاء الخارجي حصراً – مثل السلاح المضاد للسواتل

المعترضة لمدار جسم آخر الذي خضع لاختبارات الطيران ونشره الاتحاد السوفياتي السابق. وهي تسكت عن ما يتعلق بالأسلحة المتمركزة على الأرض والمضادة للسواتل والتي، كما ذكرنا سابقاً، تشكل تهديداً كبيراً للمركبات الفضائية.

ولحسن الحظ، توجد مقترحات بنّاءة لتدابير الشفافية وبناء الثقة تستوفي معايير فريق الخبراء الحكوميين. وعلى سبيل المثال، خلال العامين الماضيين، شاركت الولايات المتحدة بنشاط في المداولات المتعلقة بمقترحات الاتحاد الأوروبي المتصلة بالمدونة الدولية لقواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي. ونحن نتطلع الآن إلى العمل العام المقبل مع الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي في عملية شاملة لوضع اللمسات الأخيرة على مدونة قواعد السلوك.

إن الحفاظ على البيئة الفضائية أمر بالغ الأهمية للبشرية جمعاء – من أجل تطلعاتنا، وتنميتنا الاقتصادية، وبيئتنا وأمننا ورفاهنا. وإذا كنا جادين بشأن الحفاظ على بيئة الفضاء للأجيال القادمة، فيجب أن نضع وننفذ تدابير عملية وفعالة في الوقت المناسب تعالج المشاكل الملموسة، ونرفض تلك المبادرات الإشكالية وغير الفعالة أو غير ذات الصلة بحماية أمن البيئة الفضائية واستدامتها.

السيد رويث بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يتزايد الاهتمام بالفضاء الخارجي، ليس فقط من وجهة نظر الدولة، بالنسبة لقضايا مثل صون الأمن الوطني، ولكن أيضاً من منظور القطاع الخاص، مع التطورات المذهلة في الاتصالات السلكية واللاسلكية والمراجع الجغرافية والمجالات الأخرى. ومن المهم الاعتراف بالفوائد الجمة لتقدم البشرية الممثَّلة بالاستخدام المدني لتكنولوجيات الفضاء الخارجي وما يتصل بها من الموارد التي يمكن العثور عليها هناك.

ويؤيد بلدي التطورات التكنولوجية في الفضاء الخارجي ويعتقد أن هذه التطورات العلمية يجب أن تظل في إطار الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تنظيم استخدام الفضاء الخارجي لكي نكفل، في المقام الأول، أنه يستخدم بشكل حصري في الأغراض السلمية لفائدة البشرية؛ ثانياً، أن هذه الأنشطة مستدامة ومأمونة؛ وثالثاً، أن جميع الدول لها إمكانية الوصول الحر والمنصف إلى الفضاء وفوائده.

وتدرك كولومبيا أهمية المعاهدات التي تحظر وضع أي أسلحة من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي ونصبها على الأجرام السماوية، مثل معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى – معاهدة الفضاء الخارجي – التي في حين أنها تحظر وضع أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي ونصبها على الأجرام السماوية فهي تؤسس أيضاً المبادئ الأساسية لاستخدامه السلمي وإمكانية الوصول إليه على نحو منصف؛ ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ينبغي أن تتمتع جميع الدول بنفس الحقوق في الفضاء الخارجي، سواء الآن أو فيما يتعلق بالاستخدام المسؤول والعادل للفضاء الخارجي من جانب الأجيال المقبلة. إن الحفاظ على الفضاء الخارجي خالياً من سباق التسلح هو واجب على جميع الدول، سواء تلك التي تملك قدرات فضائية مؤكدة أو تلك التي تطوّر حالياً برامج لبلوغ هذه القدرات.

واليوم، هناك شواغل رئيسية بشأن هذه المسألة، بما في ذلك صعوبة رصد الأنشطة في الفضاء الخارجي وخطر كونها ذات طابع غير سلمي. يكمن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في تنظيم استخدام الفضاء الخارجي. وهذا هو السبب في أن كولومبيا ستواصل الدعوة لتنشيط مؤتمر نزع السلاح، حيث تتم مناقشة المسائل ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين مثل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن لدى كولومبيا مكتباً رئاسياً لتطوير برنامج الفضاء في البلد، يهدف إلى قيادة برنامج فضاء كولومبي وتعزيزه من خلال الخطط والمشاريع التي توسع نطاق منافع تكنولوجيا الفضاء وتوجد مجالاً جديداً من مجالات التنمية الصناعية والمعارف للبلد. ومع أخذ هذا الهدف في الحسبان، فإننا نحرز تقدماً في صياغة سياسة فضاء كولومبية تتضمن جوانب مثل السيادة الوطنية والاستقلال في العمل الفضائي، والبحوث والتكنولوجيا والابتكار والتطور العلمي، وتطوير القطاع الإنتاجي، والتعاون الدولي وإدارة حالات الطوارئ، من بين أمور أخرى. تقترن هذه السياسة العامة بخطة العمل التي تسعى إلى تعظيم فوائد تكنولوجيات الفضاء ذات الأثر الحقيقي على حياة الكولومبيين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أدعو إلى استدامة الفضاء الخارجي بوصفه عنصراً هاماً للتنمية السلمية لجميع البلدان، بصرف النظر عن قدرتها الحالية على نصب عناصر للأغراض السلمية أو الاستخدام العسكري خارج الغلاف الجوي للأرض. وينبغي بذل كل الجهود لصون الفضاء الخارجي كمنطقة للسلام.

السيد شين جيان (الصين) (تكلم بالصينية): إن أمن الفضاء الخارجي أمر حيوي لوجود البشرية وتطورها. وينبغي معالجة العلاقة بين أمن الفضاء والتنمية الفضائية بشكل ملائم لدى استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه. ينبغي ضمان المساواة في الحقوق بين جميع البلدان في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وفي الوقت نفسه، فإن السلام والتنمية المستدامين للفضاء ينبغي أن يتم ضمانهما.

ومع زيادة النشاط في استخدام الفضاء الخارجي، فإن مخاطر تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلّح فيه آخذة في الزيادة، ويواجه أمن الفضاء المزيد من حالات عدم التيقّن. ومن الصالح المشترك لجميع البلدان أن تضمن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتمنع نشر الأسلحة وحدوث سباق تسلح فيه. لقد اتخذت الجمعية العامة، لسنوات متتالية، قرارات بأغلبية ساحقة بشأن منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، داعية إلى التفاوض على اتفاق متعدد الأطراف ذي صلة في مؤتمر نزع السلاح. ويبين هذا تماما التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي من أجل منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه.

إن الصين ملتزمة بصون السلام والأمن في الفضاء الخارجي. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت الصين وروسيا معاً إلى مؤتمر نزع السلاح مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدمت الصين وروسيا نسخة محدّثة من مشروع المعاهدة التي أخذت في الاعتبار التعليقات والمقترحات المقدمة من الدول المهتمة وتطور الحالة في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح في العمل الموضوعي على أساس المشروع المحدث في أقرب وقت ممكن.

ترحب الصين بمشروع القرار A/C.1/69/L.14 المعنون ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“، الذي أتى بمبادرة من الاتحاد الروسي. ونحن نعتقد أن هذا جهد هام للحيلولة دون تسليح الفضاء الخارجي. ويتماشى هدف مشروع القرار مع الهدف النهائي المتمثل في التفاوض بشأن اتفاق متعدد الأطراف لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وستقدّم الصين مشروع القرار مع روسيا وبلدان أخرى.

وتعلّق الصين أهمية على تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. تفضي التدابير المناسبة والقابلة للتطبيق إلى تعزيز الثقة المتبادلة، والحد من المفاهيم الخاطئة، وتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي والحفاظ على أمن الفضاء

الخارجي. ويمكن لهذه التدابير أن تكون مكملة لعملية منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه. ومع ذلك، لا يمكنها أن تشكل بديلاً عن التفاوض بشأن معاهدة تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي.

إن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189) الذي صدر في العام الماضي هو النتيجة المتوازنة للمناقشات العملية والمستفيضة من جانب أعضاء الفريق، التي أخذت في الحسبان اقتراحات من جميع الأطراف المعنية. ويستحق الدراسة والتنفيذ من قبل جميع الأطراف على أساس طوعي.

شاركت الصين على نحو بناء في المشاورات المتعددة الأطراف بقيادة الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية.

من أجل وضع مدونة سلوك دولية مقبولة وفعالة عالميا، ينبغي أن يكون ثمة عملية تفاوض مفتوحة ومنصفة وشاملة بولاية ونظام داخلي واضحين في إطار الأمم المتحدة. وينبغي أن تركز مدونة السلوك الدولية على الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، ويجب ألا تقوض حق جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستخدام العادل للفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن تربك العمل المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح.

إن الحكومة الصينية تعرب عن أسفها للتعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة. وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى حدث يتعلق بالمنظومات التخريبية المضادة للسواتل. وكان هذا التعليق تعليقا شخصيا للغاية، ويفتقر إلى أي أساس نظري. إننا لا نتفق مع تعليقه فيما يتعلق بتجربتنا.

إن الفضاء الخارجي يمثل التراث المشترك للبشرية. والصين على أهبة الاستعداد للعمل بشكل وثيق مع كل الأطراف لتعزيز فوائد الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، والحفاظ على السلام المستدام والأمن المشترك للفضاء الخارجي.

السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في إطار هذه المجموعة (انظر A/C.1/69/PV.18). وأود أن أثير النقاط التالية بصفتي الوطنية.

لقد ثبت منذ فترة طويلة أن الفضاء الخارجي يشكل التراث المشترك للبشرية جمعاء، وبأنه يتعين استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية، ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة لجميع الشعوب. ولم يعد الفضاء مجالا حصريا لبعض الدول المتقدمة. وتستخدم الدول النامية اليوم أيضا تكنولوجيا الفضاء لأغراض مختلفة. وسيزيد اعتمادها على أصول الفضاء وتطبيقاتها في الأيام القادمة. وبالتالي فإن الفوائد المترتبة عن وجود بيئة فضائية سلمية يمكن توقعها، هي فوائد واضحة للعيان.

ومع تزايد النشاط البشري في الفضاء الخارجي، تتزايد مخاطر تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه. ولكن من المصلحة المشتركة لجميع البلدان ضمان الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. واعتمدت الدورات المتعاقبة للجمعية العامة، بسبب القلق من احتمال تسليح الفضاء الخارجي، صكا دوليا ملزما قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وترى بنغلاديش بأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك حظر نشر أو استخدام الأسلحة فيه، يمكن أن يمنع تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر.

وتعرب بنغلاديش على غرار العديد من الدول الأخرى، عن قلقها جراء المشكلة الملحة المتمثلة في الحطام الفضائي، التي تهدد أنشطة جميع الدول ذات الصلة بالفضاء. ويشكل انتشار الحطام الفضائي لفترة طويلة من الزمن، تهديدا خطيرا ووشيكا. وهناك حاجة ملحة لوضع معايير مناسبة ضد تكون

المزيد من الحطام الفضائي، سواء بشكل عرضي أو متعمد. ونحن نعتقد أيضا أن مسؤولية إزالة الحطام الفضائي تقع في المقام الأول على عاتق تلك الدول التي أدت إجراءاتها إلى تكون ذلك الحطام.

وقد أولت بنغلاديش على الدوام أهمية كبيرة للشفافية وتدابير بناء الثقة فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. ونعتقد بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة بشكل ملائم، تفضي إلى تعزيز الثقة المتبادلة، والحد من سوء الفهم، وتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي والحفاظ على أمن الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتعزيز مشروع مدونة السلوك الدولية المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي. ولكننا نعتقد بأنه يتعين على مدونة السلوك الدولية بوصفها تدبيرا طوعيا للشفافية وبناء الثقة، التركيز على الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، ولا ينبغي لها بأي حال من الأحوال تمييع العمل في مؤتمر نزع السلاح المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومثل هذه التدابير هي تدابير تكميلية لصك دولي ملزم قانونا يأخذ بعين الاعتبار كل التعقيدات ووجهات النظر المختلفة بشأن أمن الفضاء.

وأخيرا، فإننا نعتقد أن مشروع المعاهدة الذي قدمته الصين والاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح، خلال عام ٢٠٠٨، وجرى استكماله خلال شهر حزيران/يونيه من هذا العام، يمكن أن يشكل أساسا مناسبا لبدء المحادثات بخصوص إبرام صك ملزم قانونا. ونظرا لتقدم تكنولوجيا الفضاء بسرعة اليوم، والمخاطر التي قد تنشأ جراء عدم تنظيم تلك التكنولوجيا، سيكون من مصلحة جميع الدول، التي لديها برامج فضائية متقدمة من الناحية التكنولوجية وتلك التي ليس لديها برامج فضاء، التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا، يمنع تسليح الفضاء الخارجي. ونأمل أن تبدأ المفاوضات بشأن مثل هذا الاتفاق، التي لا يزال وفد بلدنا ملتزما بها، قريبا في مؤتمر نزع السلاح.

السيد سريمبيت (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدتي، على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض موقف وفد بلدي في هذه المناقشة الهامة المتعلقة بأمن الفضاء والفضاء الخارجي.

بوصف كازاخستان عضوا في فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، فإنها تعتقد ضرورة أن تدفعنا الأهمية المتزايدة لأنشطة الفضاء الخارجي وتوسعها الكبير إلى استعراض فضائنا الخارجي من ناحيتي الأمن ونزع السلاح. وعلاوة على ذلك، أصبحت بيئة الفضاء أيضا هشة للغاية وعرضة للإفراط في استغلالها بطريقة غير مستدامة.

أعد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بصورة مشتركة، مشروع معاهدة حول منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي، وتؤيد كازاخستان مشروع المعاهدة بالكامل. ومع ذلك، تعيق عدة عقبات سياسية حادة والجمود الحاصل في مؤتمر نزع السلاح، كل محاولات التوصل إلى اتفاق دولي ملزم. كما يدعم وفد بلدي مشروع القرار A/C.1/69/L.14، الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين، حول عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ولدينا أيضا قناعة قوية بأنه يجب أن تكون ثمة شفافية وتدابير بناء ثقة تدعمها ترتيبات ملزمة قانونا.

وكازاخستان مقتنعة بأن وضع أسلحة في الفضاء الخارجي سيؤدي إلى ميزة للقلة. بل الأكثر خطورة، أن تؤدي الإجراءات التي تتخذها بعض البلدان التي تمتلك تكنولوجيا حرب فضاء متقدمة، إلى عدم انتشارها لبلدان أخرى لديها أيضا الرغبة في حيازتها، كما حدث في المجال النووي. وقد أثبتت التجربة في الماضي، بأنه يمكن إخفاء مثل هذا العمل العسكري، وبذلك أصبح ذلك يشكل انتهاكا كبيرا للأمن

الدولي. وفي الوقت الحاضر، تمتلك أكثر من ١٣٠ دولة برامج فضائية متطورة، أو هي بصدد تطويرها. إننا بحاجة إلى ضمان عدم تقويض نُظم الأسلحة الخطيرة هذه، الهيكل الحالي للاتفاقات بشأن الحد من الأسلحة، لا سيما في مجال الصواريخ النووية.

ولا تعتزم كازاخستان متابعة تطوير أسلحة فضائية أو نشرها في الفضاء الخارجي، الآن أو في المستقبل. ومن ناحية أخرى، يستضيف بلدي، قاعدة بايكنور كوسمودروم على أراضيه، وهي الأولى والأكبر من نوعها، ويعمل بجدية على تطوير برنامج فضاء مدني وطني، يتضمن إنشاء مركز بيتريك لإطلاق المركبات للفضاء الخارجي. وسيمكن ذلك بلدي من أن يصبح جزءا من السوق العالمية لخدمات الفضاء، والاطلاع على أحدث التقنيات ضمن قواعد الأمن الجماعي الدولي.

إنضمت كازاخستان خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥، إلى مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية. ورغم أن كازاخستان ليست دولة عضوا في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، فإنها تتقيد عن كثب بجميع اللوائح التنظيمية في سياستها الخاصة بالصادرات، وتأمل أن تقبل كعضو في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في المستقبل.

وفي الختام، يجب أن نتعلم من الدروس المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية. ولهذا، تكرر كازاخستان أنه يجب أن يكون هدفنا المشترك كفالة أن يظل الفضاء الخارجي مجالا للتعاون وخاليا من الأسلحة، لتستخدمه البشرية للتنمية السلمية والنهوض.

السيد هالتر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): في الوقت الذي أصبحت فيه إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي واستخدامه تحديات استراتيجية لأغلبية الدول، يواجه أمن الأنشطة الفضائية مختلف التهديدات. وتراكم الحطام الفضائي في مدار الأرض يمكن أن يعرض النظم الفضائية للخطر، ولكن ليس هذا كل ما في الأمر. فبفضل تطور التكنولوجيا، يتزايد عدد الطرق التي يمكن بها تعطيل تشغيل نظم الفضاء عمدا وجعلها غير قابلة للعمل بالمرة أو السيطرة عليها، حتى حينما لا يجري تطوير تلك القدرات عمدا. وعلاوة على ذلك، كما شهدنا في الماضي القريب، فإن تدمير السواتل السيارة الموجودة في المدار، سواء كان متعمدا أو عرضيا، يهدد على نطاق واسع بزيادة كمية الحطام الفضائي، مما يضيف إلى الدائرة المفرغة بزيادة خطر الاصطدام في المدار. وأخيراً، فإن الاستقرار في الفضاء يرتبط ارتباطاً وثيقا باستقرار العلاقات بين الدول على الأرض. وفي ذلك السياق، تعتقد سويسرا أننا يجب أن نكثف المحادثات المتعددة الأطراف لدراسة السبل الكفيلة بتعزيز القواعد القائمة. وبينما تمثل تدابير كفاة الشفافية وبناء الثقة تكملة هامة لتلك القواعد، فإنها لا تجعل صياغة معاهدة دولية وملزمة قانونا للتصدي للتحديات الراهنة أقل ضرورة بأي حال.

ومن الأهمية بمكان مواصلة الحوار في مؤتمر نزع السلاح بغية إحراز تقدم في هذه المسائل. وأحد العناصر في تلك العملية هو تقديم روسيا والصين لنسخة جديدة من المعاهدة المقترحة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وترى سويسرا أن تلك المعاهدة يجب أن تحظر أي نوع من الأعمال العدوانية ضد النظم الفضائية، نظرا لأن نشر أسلحة في الفضاء ما هو إلا جانب واحد من جوانب المسألة. وإلى جانب صعوبة تحديد ما يشكل سلاحا في الفضاء، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتصدي لخطر الهجمات من الأرض على النظم الفضائية مثل التشويش المتعمد على إشارات الاتصالات والأسلحة المضادة للسواتل. وينبغي حظر تطوير واختبار الأسلحة المضادة للسواتل تحديدا، وكذلك مجرد حيازة هذه الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن مسألة التحقق من تنفيذ مشروع المعاهدة لا يزال يتعين معالجتها؛ وينبغي مواصلة العمل على ذلك.

في هذا المنتدى في العام الماضي، قدم فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي تقريره (A/68/189)، الذي نوقشت توصياته هذه السنة في مؤتمر نزع السلاح، وكذلك في لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وقد حددت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لنفسها مهمة لعام ٢٠١٥ تتمثل في النظر في كيفية إدماج التوصيات في المبادئ التوجيهية التي تقوم بصياغتها بشأن كفالة استدامة أنشطة الفضاء الخارجي. وتعتقد سويسرا أن الأوساط المعنية بنزع السلاح ينبغي أن تواصل النظر في كيفية تنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكوميين. واعتبارا من العام المقبل، يمكن تحقيق ذلك من خلال مواصلة العمل المضطلع به بشأن المسألة في مؤتمر نزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع تقرير فريق الخبراء الحكوميين، تعتقد سويسرا أنه من المهم أن تعمل الأوساط المعنية بنزع السلاح والفضاء معا لكفالة استدامة الأنشطة الفضائية وأمنها الطويل الأجل. وينبغي أن تصاغ الصكوك الدولية التي يجري حاليا وضعها بالتنسيق بين هذه الأوساط من أجل ضمان اتساقها وتكاملها. ولهذا السبب، تؤيد سويسرا الاقتراح الذي تقدم به فريق الخبراء الحكوميين بعقد اجتماعات مشتركة بشأن الموضوع للجنتين الأولى والرابعة، والتي يمكن أن تبدأ في العام المقبل.

وفي هذا الصدد، فإن العملية التي يقودها الاتحاد الأوروبي لوضع مدونة دولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي قد جعلت من الممكن الجمع بين دوائر نزع السلاح والفضاء بطريقة إيجابية للغاية. وترحب سويسرا، التي شاركت في العملية، بفكرة إعداد صك سياسي لكفالة الأمن والاستقرار لأنشطة الفضاء الخارجي. وينبغي أن يتخذ صك من هذا القبيل نهجاً كليا، يتضمن الأنشطة المدنية والعسكرية على حد سواء، كما هو الحال مع النسخة الحالية. كما ينبغي أن تواصل أوساط الفضاء المشاركة جنبا إلى جنب مع الأوساط المعنية بنزع السلاح. وتعتقد سويسرا أنه لا بد من الشروع في المفاوضات الرسمية وإجراءها بطريقة شاملة للجميع قدر الإمكان من أجل ضمان أن يكون الدعم للوثيقة الختامية عالميا قدر الإمكان.

إن دوائر نزع السلاح والفضاء لها مصلحة مشتركة في ضمان أن يستمر استخدام الفضاء الخارجي بالوسائل السلمية على المدى الطويل لضمان الرخاء والأمن للأجيال المقبلة، وهي مسؤولة عن ذلك.

السيدة كيم هي – جين (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): منذ أن بدأ عصر الفضاء قبل أكثر من خمسة عقود، زاد استخدام واستكشاف الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية زيادة هائلة. وتمثل الإنجازات التي تحققت في استكشاف الفضاء دافعا للتطور التكنولوجي في علوم الفضاء وتطبيقاتها العملية الأخرى مما يسهم في تحسين حياتنا اليومية. ومع ذلك، فإن النمو السريع في عدد الجهات الفاعلة في ميدان الفضاء، وتوسيع نطاق أنشطتها، قد أدى إلى الاكتظاظ وزيادة التنافس في الفضاء. ويواجه المجتمع الدولي الآن المهمة الملحة المتمثلة في كفالة سلامة البيئة الفضائية وأمنها. ولا بد من أن تستخدم جميع الدول الفضاء بروح من المسؤولية وبطريقة سلمية وشفافة وآمنة، وفقا للقواعد الدولية ذات الصلة التي تنظم الأنشطة في الفضاء الخارجي.

وفي ذلك الصدد، من المؤسف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تسئ استخدام الحق في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية كذريعة لتطوير برنامجها للقذائف التسيارية، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة وخارجها. وتطالب قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية ذات الصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوضوح ألا

تجري أي عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وتشكل أي عملية إطلاق للقذائف التسيارية من أي نوع من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن التي تحظر هذه الأنشطة.

ومع سرعة انتشار تكنولوجيا الفضاء وما لها من طابع خطير، هناك حاجة متزايدة إلى تعزيز المعايير والقواعد القائمة المتعلقة بالفضاء الخارجي لكي تجسد التطورات الجديدة. وعلاوة على ذلك، نظراً للآثار الشاملة للأنشطة الفضائية والخدمات الفضائية على كل أنواع الأنشطة في البر والبحر، سواء كانت مدنية أو عسكرية، سيكون من الحصافة اتباع نهج كلي لتعزيز القواعد القائمة بشأن الفضاء الخارجي من أجل تغطية جميع الآثار والعواقب ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، ترى جمهورية كوريا أن تدابير تعزيز الشفافية وبناء الثقة تشكل خطوة مهمة إلى الأمام. ونشيد على وجه الخصوص باتخاذ الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لقرار (القرار ٥٠/٦٨) بشأن آخر تقارير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189)، والذي يرسي أساسا متينا لمزيد من المعايرة لنظام الفضاء.

وتحقيقا لهذه الغاية، يؤيد وفد بلدي أيضا الجهود الدولية الرامية إلى وضع مدونة دولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وينبغي أن تكون هذه المدونة عالمية وواقعية ومرنة. ومن الجدير بالذكر أن واضعي المدونة أيضا قد أحسنوا صنعا بإدراج اقتراحات فريق الخبراء الحكوميين، وتؤيد جمهورية كوريا تأييدا تاما اعتمادها في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يشدد على أهمية التعاون الوثيق والحوار بين شتى المحافل، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، واللجنتان الأولى والرابعة، والاتحاد الدولي للاتصالات. ومن المهم الاستفادة من خبرات هذه الجهات لتحقيق أقصى قدر من التآزر بينها.

ختاما، تود جمهورية كوريا أن تكرر مجددا تأكيد التزامها القوي بالاستخدام السلمي والمستدام للفضاء لما فيه صالح البشرية جمعاء. وسنواصل الإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

السيد هانسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أستراليا بالاهتمام المتزايد الذي أُولِيَ في السنوات الأخيرة إلى موضوع أمن الفضاء بوصفه موضوعا هاما. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال اعتماد جميع الأمم على البيئة الفضائية متناميا. وسواء كنا دولا مرتادة للفضاء أو جهات فاعلة ناشئة أو مستخدمين للفضاء، فنحن جميعا بحاجة إلى الوصول إلى البيئة الفضائية لكي نعيش حياتنا اليومية ولكي نحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لمجتمعاتنا.

غير أن هذا الوصول المجدي للغاية أصبح مهددا. ويمثّل منع انتشار الحطام الفضائي وبناء أساس متين من الشفافية والثقة في المجال الفضائي تحديين مشتركين يجب علينا جميعا مواجهتهما. وبالتالي فقد سلّمت مداولاتنا الجارية بشأن أمن الفضاء، سواء كانت في سياقات إقليمية أو دولية – بضرورة اتخاذ إجراءات فورية لحماية سلامة البيئة الفضائية وأمنها واستدامتها.

وتؤيد أستراليا بقوة الجهود الرامية إلى وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء بحيث تكون عملية ويمكن التحقق منها، وتسهم في الحد من انعدام الثقة. ويسرنا أن نشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار المفيد (A/C.1/69/L.15) بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، بقيادة وتقديم الصين وروسيا والولايات المتحدة.

وتعرب أستراليا عن سرورها أيضا باتخاذ خطوات هامة نحو تدابير الشفافية وبناء الثقة، بقيادة مجمل العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، ووضع لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية مبادئ توجيهية لاستدامة أنشطة

الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. ونحن على استعداد للعمل مع الآخرين، على سبيل الأولوية، في تنفيذ تلك التوصيات المفيدة.

ومن بين توصيات فريق الخبراء الحكوميين، نرحب بصفة خاصة بتأييده لوضع مدونة قواعد سلوك متعددة الأطراف تشجع على استخدام الفضاء للأغراض السلمية. ونرى أن من المفيد وضع وتعزيز معايير السلوك المسؤول في الفضاء لضمان تهيئة بيئة عمل آمنة لجميع الأصول الفضائية للدول. وننوه أيضا بالنتائج التي توصل إليها الفريق، ومفادها أن من شأن التعهدات السياسية أن تشكّل أساسا لإبرام اتفاقات ملزمة قانونا.

وتتسم المدونة الدولية لقواعد السلوك المقترحة بأنها مبادرة عملية في سياق الاستجابة إلى دعوة الأمين العام إلى اتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء. ومن شأن وضع المدونة وتنفيذها التصدي للتهديد الحقيقي والوشيك الذي يشكّله الحطام الفضائي لجميع أنشطتنا التي تعتمد على الفضاء.

وترى أستراليا أن تركيز المدونة على المشكلة الملحّة التي يسببها الحطام الفضائي مناسب تماما. فقد حذّر العلماء والممارسون على السواء من أنه ربما تقل كثيرا قدرتنا على الاستفادة من البيئة الفضائية، وأن يستمر ذلك لفترة طويلة جدا ما لم نتمكن من وقف نمو الحطام الفضائي.

وقد شهدنا إحراز تقدم ملحوظ نحو وضع مدونة السلوك المقترحة على مدى العامين الماضيين. فمنذ انعقاد الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، أتاحت جولتان من المشاورات المفتوحة الفرصة لجميع الدول كي تشارك في المناقشات المتعلقة بصيغة المدونة المقترحة.

ويمثّل انتشار الحطام الفضائي مسألة رئيسية بالنسبة لنا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وعليه، نشيد بمواصلة الاهتمام بهذه المسألة من جانب المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما عُقدت حلقة عمل ثانية للمنتدى الإقليمي بشأن أمن الفضاء في هذا الشهر بمبادرة من إندونيسيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، بناء على الاستفادة التامة من حلقة العمل الأولى برئاسة مشتركة من فييت نام وأستراليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأسهمت في زيادة الوعي بالمشكلة وناقشت ما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء في المنتدى بشأنها.

وتشعر أستراليا بقلق بالغ إزاء تطوير القذائف المضادة للسواتل ونشرها. وفي أسوأ الحالات – مثلما حدث في الماضي القريب – فإن من شأن اختبار القذائف التسيارية هذه أن يسبب مزيدا من الحطام الفضائي، ما يعني تعريض جميع الأصول الفضائية للخطر. وليست الاختبارات هذه مؤاتية للسلام والتعاون الدوليين في مجال الفضاء، نظرا لتعارضها مع جهود المجتمع الدولي لبناء الشفافية والثقة في الأنشطة الفضائية. ونرى أيضا أنه ينبغي أن تشمل أي مبادرات ترمي إلى عدم تسليح الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستخدام القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء، في نطاقها الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل على الأقل، نظرا لأنها تشكّل التهديد الأكثر إلحاحا للهياكل الأساسية الفضائية.

وتحث أستراليا المجتمع الدولي، الآن وكما في السابق، على التركيز على اتخاذ خطوات عملية وقابلة للتحقيق معا للتصدي للتهديدات الحقيقية للأنشطة الفضائية، بما في ذلك مشكلة الحطام الفضائي الملحّة. ومن شأن تركيز كهذا أن يسفر عن فوائد حقيقية للبشرية جمعاء.

السيد ريكيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.18).

فالفضاء أمر أساسي للحياة العصرية، نظرا لما له من تطبيقات سلمية عديدة تتراوح بين الاتصالات السلكية واللاسلكية والملاحة البرية والجوية والبحرية، وصولا إلى الأرصاد الجوية. وبطبيعة الحال، يكتسي الفضاء القدر ذاته

من الأهمية بالنسبة للأمن الدولي. ومع ذلك، فإن قدرتنا على استخدامه أصبحت مهددة من جراء تدهور البيئة الفضائية.

ويمثل انتشار الحطام الفضائي أحد التحديات التي تواجه استدامة الأنشطة الفضائية في وقت مبكر. فقد أدى وقوع عدة أحداث في السنوات الأخيرة إلى زيادة مروعة في حطام، ما نتج عنه اصطدامات عرضية بين الأجسام الفضائية، وأعمال التدمير المتعمدة. وأدى تدمير ساتل واحد فقط نتيجة إطلاق تجريبي لصاروخ من الأرض إلى تفاقم انتشار الحطام الفضائي بشكل كبير. ومع ذلك، فإن الآليات القائمة ليست كافية لمنع هذه الحوادث. إن المشاكل التي نواجهها إنما هي مشاكل أمنية على نطاق واسع، وهي تقتضي الاستجابة لها بطريقة شاملة تشمل الجوانب المدنية والعسكرية على السواء. وإن من مصلحتنا المشتركة، بوصفنا دولا مرتادة للفضاء حاليا وفي المستقبل على حد سواء، أن نعزز مبدأ الاستخدام المسؤول للفضاء في البرامج الفضائية المدنية والعسكرية.

وما تزال فرنسا ملتزمة بالحفاظ على سلامة الأنشطة الفضائية وتطوير الأنشطة الفضائية للأغراض السلمية. ويجب الاضطلاع بهذه الأنشطة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما حرية الوصول إلى الفضاء للأغراض السلمية، والحفاظ على أمن الأجسام الفضائية وسلامتها في المدار، واحترام حق الدول في الدفاع عن النفس.

وكما أتيحت لها الفرصة للإعراب عن ذلك في مناسبات عديدة، تتشاطر فرنسا هدف منع سباق التسلح في الفضاء. ولا تعارض فرنسا من حيث المبدأ صياغة صك واتخاذ مبادرات ترمي إلى تحقيق ذلك الهدف بوصفه جزءا من برنامج العمل المعتمد من قبل مؤتمر نزع السلاح.

وتحيط فرنسا علما بالجهود التي تبذلها روسيا والصين لتعزيز المناقشات بشأن منع تسليح الفضاء في إطار مؤتمر نزع السلاح. وأود التذكير بآراء فرنسا المتعلقة بالشروط اللازمة لإنشاء صك ملزم قانونا بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونصبو جميعا إلى رؤية هذا النوع من الصكوك التي توفر مكاسب أمنية حقيقية. تحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن يكون ذلك الصك كاملا محكما وموثوقا به، فضلا عن عالميته.

ومن المرجح أن يكون السعي إلى إبرام معاهدة بالضرورة عملية طويلة الأجل. غير أن التدهور السريع في البيئة الفضائية يقتضي استجابات عاجلة وعملية بناء على اتخاذ تدابير قابلة للتنفيذ على الفور. وبالتالي، فإننا نؤيد تعزيز الممارسات المسؤولة ووضع تدابير الشفافية وبناء الثقة على أساس طوعي بناء على آليات مرنة للتنسيق والتشاور في الأجل القصير.

شاركت فرنسا بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي جرى اعتماد تقريره بتوافق الآراء العام الماضي (A/68/189). وأخيرا، فإننا ندعم بشكل كامل صياغة مدونة سلوك دولية بشأن أنشطة الفضاء الخارجي. وترحب فرنسا بالاهتمام بهذه المدونة، كما تشهد على ذلك المشاركة وتبادل وجهات النظر خلال عملية التشاور التي جرت في لكسمبرغ في فصل الربيع. ومن وجهة نظر فرنسا، تشكل هذه المبادرة السياسية مرحلة عملية من مراحل محاولاتنا تعزيز الأمن في الفضاء. إننا نؤيد الجهود الجارية لإنجاح هذه المبادرة، وندعو جميع الدول المهتمة إلى البقاء على استعداد للدفع قدما بالمفاوضات بشأن النص، لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تنفيذ استجابات سريعة وعملية، عند تنظيم أنشطة الفضاء.

السيد هيرث إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي ألقاه في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الموضوع (انظر A/C.1/69/PV.18).

تعتمد كل دولة بشكل متزايد على الفضاء. وقد مكّن التقدم التكنولوجي الذي تحقق في القطاع، جنبا إلى جنب

مع التنمية الاقتصادية في العديد من المناطق حول العالم عددا متزايدا من الدول، من الاهتمام بالوصول إلى الفرص التي يتيحها الفضاء الخارجي والقدرة على القيام بذلك.

لقد اتخذت إسبانيا على الدوام موقفا مؤيدا للحفاظ على بيئة آمنة في الفضاء الخارجي، مع إتاحة استخدامه بشكل سلمي ومنصف ومقبول للجميع. ويقع ذلك الاستخدام السلمي على عاتق كل الأطراف المعنية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، فإن تراكم الحطام الفضائي وزيادة النفايات في الفضاء يشكل بلا شك شاغلا مهما متزايدا يتعين التصدي له.

وأود أيضا أن أشدد على مدى أهمية أن نواصل العمل على اتخاذ مجموعة من التدابير لبناء الثقة تحدد الخطوات الموصى بأن يتخذها مختلف أصحاب المصلحة. وينبغي لنا تأكيد أهمية العمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وأود أيضا أن أشير إلى أن بلدي، كما حصل في السابق، هو أحد مقدمي مشروع القرار هذا العام بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/C.1/69/L.15)، الذي قدمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والصين، والذي يؤكد الحاجة لاتخاذ هذه التدابير. كما نؤكد أهمية مواصلة وضع الصكوك الدولية في ذلك الإطار. إن استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء الحكوميين تؤيد الجهود التي تبذل في هذا المجال.

إن مبادرة الاتحاد الأوروبي الرامية لوضع مدونة قواعد سلوك في مجال أنشطة الفضاء الخارجي مهمة بالطبع. وجرى إحراز تقدم فيما يخص تلك المبادرة خلال السنوات الأخيرة بفضل المشاركة النشطة لأكثر من ٧٠ دولة. وأتاحت المشاورات المفتوحة التي جرت في كييف وبانكوك ولكسمبرغ، فرصا إيجابية للغاية للنظر في مختلف مواقف الوفود من منظور مفتوح وتشاركي. إننا نعتقد أن مدونة قواعد السلوك ستشكل خطوة هامة إلى الأمام، لتعزيز الفهم بين مختلف الأطراف الفاعلة وضمان استدامة الفضاء الخارجي. وفي رأينا، إذا شهدت المدونة مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول، وخاصة تلك التي لديها حضور أكبر في الفضاء، فمن شأنها أن تشكل خطوة كبيرة إلى الأمام لإنشاء نظام للاستخدام المسؤول والسلمي للفضاء الخارجي من قبل الجميع.

السيد العجمي (الكويت): يود وفد بلدي في البداية، تأييد البيان الذي ألقاه وفد مصر بالنيابة عن المجموعة العربية، وكذلك البيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد جسدت العلوم التطبيقية والتكنولوجيا المرتبطة بالفضاء الخارجي، مثل نُظم رصد الأرض وتكنولوجيا الملاحة، بواسطة السواتل وقطاع الاتصالات اللاسلكية عاملا مساهما رئيسيا في الجهود الرامية لتعزيز التنمية في مجمل دول العالم، من خلال دورها المتزايد في توفير السبل الكفيلة بتحسين أنماط حياة البشر، وكذلك فيما يخص الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوقع الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها المدمرة، مما أسهم بشكل ملحوظ وبفعالية أكبر في إيجاد الحلول طويلة الأمد في مجال التنمية المستدامة، بحيث أصبح الفضاء الخارجي أمرا ضروريا للحياة الحديثة. ومن هذا المنطلق، فإن دولة الكويت تدرك أن الاستغلال الأمثل للفضاء الخارجي لا يتأتى إلا من خلال العمل المتعدد الأطراف الخاضع لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، بحيث لا تركز تلك الجهود على تنظيم الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، بل وتشمل نطاقات أوسع وأشمل لتوفير بيئة تشاركية عالمية الطابع بعيدا عن الإجراءات الأحادية الجانب، التي قد تقود في محصلتها النهائية إلى حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مما ينذر بفرض تحديات استثنائية متعاظمة الخطورة على أنماط الحياة الحديثة، وما قد ينسحب عليها من تداعيات سلبية تضرب وبشكل مباشر أوجه التنمية المتعددة، وكذلك تسهم في إيجاد مناخ

عالمي يفتقد للثقة، خاصة مع القصور التقني المرافق للصكوك القانونية الدولية التي تتعامل مع انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي، رغم دورها في تعزيز الاستخدامات السلمية وتنظيم الأنشطة في الفضاء، كمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣، ومعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى، الموقع عام ١٩٧٩، إلا أن هذه الصكوك لا تكفل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، تؤكد دولة الكويت بأنه بات من الضروري الشروع وبشكل جاد في التفاوض حول وضع صك دولي شامل وغير تمييزي وملزم قانونا لمنع وضع أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي، كما تعرب دولة الكويت عن دعمها لإنشاء لجنة في إطار مؤتمر نزع السلاح تتناول هذا الموضوع الهام ضمن برنامج عمل شامل ومتوازن.

السيد مهدي (كندا) (تكلم بالفرنسية): تعتقد كندا أن الأنشطة في الفضاء الخارجي تؤدي بشكل متزايد دورا مهما وضروريا، في الحياة اليومية للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. وعلى غرار الآخرين، فإننا نعتقد أنه من مصلحة كل بلد بقاء بيئة الفضاء الخارجية مأمونة ومستقرة ومستدامة وآمنة. ورحبت كندا باعتماد الجمعية العامة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ القرار ٥٠/٦٨، وتشيد بكل الجهود الرامية لإرساء الشفافية واتخاذ تدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، على النحو الموصى به في تقرير عام ٢٠١٣ لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189).

وكما يذكر التقرير، فإنَّ وجود مِدونة قواعد سلوك متعددة الأطراف يمثل إحدى الوسائل لتشجيع الاستخدام المسؤول والسلمي للفضاء الخارجي. ويمكن لِمدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي أن تكون بمثابة وسيلة مفيدة لجميع البلدان المنخرطة في أنشطة فضائية، أو التي ستفعل ذلك في المستقبل، بغية إرساء أفضل الممارسات في ما يتعلق بتقليل الحطام الفضائي وتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات لتفادي حوادث التصادم وإرساء مبدأ عدم التدخل في أنشطة الفضاء الخارجي للبلدان الأخرى.

والمأمول من صكّ طوعي مثل مِدونة قواعد السلوك الدولية أن يكون خطوة عملية قصيرة الأمد لبناء زخم في ما يتعلق بجهود أمن الفضاء، وتيسير بذل جهود في الأمد الطويل للتفاوض بشأن صكوك مُلزمة قانونياً بخصوص أنشطة فضائية مسؤولة. ولهذه الأسباب، ستواصل كندا العمل مع البلدان الأخرى لتحسين مشروع مِدونة قواعد السلوك بغية إنجاز النص. ومع تقدُّم تلك المناقشات الهامة، من الضروري للدول أن تمتنع عن القيام بأعمال تعرِّض بيئة الفضاء للخطر أو تُزعزع استقرارها، مثل تطوير أو اختبار منظومات أسلحة مضادة للسواتل، وبخاصة تلك التي يتولد عنها حطام.

(تكلم بالإنكليزية)

والصعوبة في ما يتعلق بالاتفاق على تدابير مُلزمة قانونياً تتمثل في إيجاد وسيلة للتغلب على التحدي المزدوج المتمثل في التعريف الدقيق والتحقق الفعال. ومع أنَّ كندا تبقى ملتزمة بمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، فإنَّ هذه المسائل تبقى تحدياً خطيراً. وبالنظر إلى تعقيد هذه المسائل، فإنها تستدعي بوضوح مزيداً من الفهم والتداول قبل إمكانية النظر في آليات مُلزمة قانونياً.

والإعلانات الانفرادية للدول عن عزمها عدم وضع أسلحة في الفضاء محدودة القيمة أيضا في غياب تعريفات واضحة وصالحة للاستعمال وتَحقُّقٍ فعال. فمثل هذه الإعلانات تنطوي على خطر بناء شعورٍ زائف بالثقة، ولا سيما أنَّ تلك الاقتراحات لا تعالج الطابع المزدوج الاستخدام للتكنولوجيا

أو الأصول الأخرى التي يمكن استخدامها للإضرار عمداً بهياكل الفضاء الأساسية.

ومن المهم لجميع الدول أن تكون صريحة في ما يتعلق بسياساتها وبرامجها الفضائية، فضلاً عن الأهداف والمبادئ التي توجِّه أنشطة فضائها الخارجي. وهذا بحدِّ ذاته تدبير هام للشفافية وبناء الثقة. وإقرارا بهذه الحقيقة، أُعلِن على الملأ في شباط/فبراير ٢٠١٤ عن إطار السياسات الفضائية لكندا، والذي سيوجِّه أنشطة الفضاء الخارجي لها في السنوات المقبلة.

إنَّ كندا تعترف بالدور البنَّاء للجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة. وتواصل كندا المساهمة بنشاط في مختلف الأفرقة العاملة والمبادرات في إطار اللجنة. وكمثال على ذلك، يساهم خبراء من جميع أرجاء العالم، بما يشمل كندا، في أعمال الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وتبقى كندا ملتزمة بإنتاج مجموعة نهائية من المبادئ التوجيهية لاستدامة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد.

وختاماً، من مصلحة جميع الدول اعتماد تدابير للشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، كما أوصي بها تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٣. وإذ يعمل المجتمع الدولي لضمان ألاَّ يصبح الفضاء مسرحاً للنزاع، يؤمل أن تمتنع الدول عن الأنشطة المزعزعة للاستقرار وأن تجعل نواياها في الفضاء واضحة وأن تتصرف بمسؤولية، ولا سيما على صعيد الحدّ من حطام الفضاء. والإرادة الطيبة والعمل الجادّ من جانب جميع البلدان ضروري في هذه المرحلة لضمان سلامة الفضاء واستدامته واستقراره وأمنه للبشرية جمعاء.

السيد آن ميونغ – هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ الفضاء الخارجي يتعرض اليوم لخطر محتمَل بأن يصبح جزءاً من النزاعات المسلحة في العالم، نتيجة محاولات عسكرته من قِبَل دولة بعينها. فقد تحوَّل إلى مكانٍ يُساء فيه استخدام العلوم والتكنولوجيات المتطورة، ويُساء استعمال قدر هائل من الموارد المالية في السعي إلى أهداف عسكرية واستراتيجية. ويجري علانية تنفيذ برامج لعسكرة الفضاء الخارجي، يمكن أن تؤدي إلى نشوب سباق تسلُّح. ويندرج في إطار تلك البرامج إجراء اختبارات لتطوير أسلحة الفضاء، بل وحتى صناعة الأسلحة الفضائية والطائرات لضرب أيِّ هدف على الأرض فوراً.

والمثال الواضح على تلك الحقيقة هو تطوير المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف، والتي ترتبط ببرنامج أسلحة الفضاء الذي تنفذه الولايات المتحدة بذريعة مكافحة خطر القذائف التسيارية من الدول الأخرى. وإذا تم تبرير المناورات التي يجري تنفيذها بذريعة مخاطر القذائف من الدول الأخرى، فإنه لا يمكن ضمان سلام العالم وأمنه أبداً.

إنَّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبقى ثابتة في معارضة عسكرة الفضاء الخارجي. والمجتمع الدولي لم يدَّخر حتى الآن جهداً لمنع حدوث ذلك ومنع نشوب سباق تسلح هناك. وقد أدت تلك الجهود إلى استحداث بعض الآليات المنهجية وإلى اتخاذ قرارات هامة في الأمم المتحدة تهدف إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. لكنَّ الأنظمة القانونية الدولية القائمة لا يمكنها بحدِّ ذاتها أن تمنع بشكل شامل وفعال نشر الأسلحة وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وإنشاء إطار جديد ملزم قانوناً للمنع الشامل والفعال لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بات أكثر إلحاحاً، نظراً إلى الواقع الراهن، حيث تُلغى اتفاقات هامة معيَّنة لتلك الأغراض أو لا تُنفَّذ بصورة ملائمة.

ومن شأن المنع الشامل لسباق التسلح في الفضاء الخارجي أن يهيئ ظروفاً أساسية، ليس لمجرد القضاء على خطر سباق التسلح في الفضاء الخارجي وضمان حقوق جميع الدول في استخدامه للأغراض سلمية فحسب، بل لتأمين السلام العالمي

أيضاً. لذا، فإن هناك حاجة ملحة إلى أن يرسي المجتمع الدولي في موعد مبكر إطاراً قانونياً جديداً لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي منعا شاملا وفعالا.

وفي هذا الصدد، يرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنَّ مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد بالقوة أو استخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي يمكن، بالنظر إلى طابعه ومقاصده، أن يكون بمثابة مبادرة إيجابية لمنع سباق التسلح وضمان السلام العالمي. وكانت الصين والاتحاد الروسي قد اشتركا في تقديم المشروع خلال مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٨، بما يشمل صيغته المستكمَلة في عام ٢٠١٤. وستبقى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معارضة لنشر أي أسلحة في الفضاء الخارجي، وترحب بالمبادرات الهادفة إلى منع عسكرته وتدعمها.

ختاماً، لتوضيح موقفنا مجدداً، فإن استكشاف الفضاء الخارجي بهدف تنميته سلميا يمثل حقا مشروعا لأية دولة ذات سيادة.

وإنه لانتهاك لا يغتفر لسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن ينظر إلى إطلاقنا للسواتل باعتباره انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. فتنمية الفضاء الخارجي ليست حقا محصورا على دولة معينة. وعلى الرغم من حقيقة أن ما لدينا من سواتل للأغراض السلمية مسجل رسميا لدى الأمم المتحدة من خلال الإجراءات القانونية، فإن قصد العناصر المعادية للنظر إليها باعتبارها تهديدا واضح وضوح الشمس، وذلك لحرمان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الحق في إطلاق السواتل للأغراض السلمية.

وستستمر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ممارسة حقها المشروع في تطوير قدراتها بصورة سلمية في الفضاء الخارجي – الملكية المشتركة للبشرية – وستواصل إطلاق السواتل المخصصة للتطبيقات من أجل بناء قوتها الاقتصادية.

السيد عمار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد باكستان البيان الذي أدلي به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في إطار هذه المجموعة.

لم يعد التفكير في الفضاء في السنوات الأخيرة حكرا على عدد قليل من الدول المتقدمة. فاليوم تستفيد البلدان النامية من تكنولوجيا الفضاء في مجالات متنوعة تتراوح بين الأرصاد الجوية وإدارة الكوارث وحتى الاقتصاد والاتصالات السلكية واللاسلكية. وسيزداد اعتمادها على تكنولوجيا الفضاء في السنوات المقبلة.

وقد ركزت مساعينا على مدى أكثر من ثلاثة عقود – في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح، والجمعية العامة – على هدف رئيسي، ألا وهو ضمان أن يبقى الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة والتسليح. وقد حان الوقت للتأكيد مجددا على الالتزام الذي أدى بنا إلى إحراز هذا التقدم نحو تحقيق هذا الهدف.

وإذا كان في التاريخ عبرة، فهي أن احتكارات القلة لا يمكن أن تدوم طويلا. ولذلك، ثمة ضرورة ملحة بأن يحول المجتمع الدولي دون إمكانية تسليح الفضاء الخارجي. وسيكون للمزيد من التأخير نتائج عكسية. فدعونا نتجنب الأخطاء التي ارتكبت في حالة الأسلحة الكيميائية، التي استمر إنتاجها عقودا قبل إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتشمل الوثيقة الختامية (القرار دإ-١٠/٢) لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى أكثر من ٣٠ فقرة متعلقة بمخاطر سباق التسلح وبالضرورة الملحة لمنع حدوث سباق تسلح بمختلف جوانبه. وتوصي الفقرة ٨٠ على وجه التحديد بإجراء مفاوضات دولية مناسبة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وما برح مؤتمر نزع السلاح منذ فترة طويلة يبقي هذه المسألة قيد النظر، وقد أقرت الجمعية العامة على مدى العقدين الماضيين بأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي

من شأنه أن يحول دون تعرض السلام والأمن الدوليين لخطر جسيم.

أما تطوير منظومات مضادة للقذائف التسيارية ونشرها وإدماجها في الموجودات الفضائية فقد أضاف بعدا مثيرا للقلق إلى المسائل ذات الصلة بالفضاء الخارجي. فحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي – وتسليحه – لا يعرض الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي فحسب للخطر، بل ويعمل على تفاقم حدة النزاعات على كوكب الأرض، الأمر الذي قد يكون له عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، فمن الضروري أن نضاعف جهودنا لإبرام اتفاق شامل وعالمي وغير تمييزي يعالج المخاوف الناشئة عن تطوير منظومات مضادة للقذائف التسيارية ونشرها وانتشارها.

وقد عمل النمو السريع والتغير في تكنولوجيات الفضاء على توسيع الثغرات في النظام الدولي القائم بشأن الفضاء الخارجي، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، ومعاهدة القمر لعام ١٩٨٤، الأمر الذي يتطلب إبرام معاهدة ملزمة قانونا لسد الثغرات. وفي ضوء هذه الخلفية، تعارض باكستان باستمرار تسليح الفضاء الخارجي وتطالب بإجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة المعاصرة المثيرة للاهتمام والقلق.

وهناك طائفة لا يستهان بها من المعارف القائمة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وقد أنجز بالفعل قدر كبير من العمل في مؤتمر نزع السلاح واللجان المخصصة بشأن هذا الموضوع في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع النص الذي اشترك في تقديمه الاتحاد الروسي والصين في عام ٢٠٠٨، المعروف باسم مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، ومشروع المعاهدة المنقح المقدم من الاتحاد الروسي والصين في مؤتمر نزع السلاح في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يوفر أيضا أساسا مفيدا لبدء المفاوضات. ولذلك، فإننا لا نرى أي عوائق أمام بدء مفاوضات بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح.

وقد شاركت باكستان، إلى جانب عدد من الدول الأخرى، في تقديم مشروع القرار A/C.1/69/L.14، الذي قدمه الاتحاد الروسي، المعنون ”عدم المبادرة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“. ويشكل ذلك تجسيدا واضحا للأهمية التي نضفيها على هذه المسألة. ويحث مشروع القرار على الشروع المبكر في العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح. وإذ ندرك أهمية المسألة، فقد قدمنا دعوات مماثلة في مناسبات مختلفة. كما نشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/69/L.3، المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“ الذي سيقدمه وفد مصر.

وعلى الرغم من المخاطر المتزايدة لتسليح الفضاء الخارجي وتداعيات ما يصاحب ذلك على السلام والأمن الدوليين، لا تزال بعض الدول تعارض البدء في مفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح. ولا يمكن أن يكون هناك أي تفسير للمعارضة إلا أن تلك الدول تسعى إلى حماية احتكارها لهذه التكنولوجيا والحفاظ على هيمنتها الكاملة.

وفي المقابل، تم الإعراب عن الأسف بشكل متزايد إزاء الجمود الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح على مدى السنوات الأربع الماضية. وقد وجدت بعض الدول من المناسب أن تعزي هذا الجمود إلى إحدى القضايا الأساسية الأربع المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. والحقائق تتحدث عن نفسها، ومن الحقائق غير المريحة أن حفنة من الدول قد منعت مؤتمر نزع السلاح من القيام بذلك، على الرغم من التأييد الشديد للتفاوض على صك قانوني بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يطلب التعبير بوضوح عن الأسباب الكامنة وراء رفض تلك

الدول لإجراء هذه المفاوضات. وينبغي أن تقر تلك الدول بمسؤوليتها عن استمرار جمود مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة.

ونلاحظ أنه يجري بذل جهود لوضع مدونة لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وقد شاركنا بنشاط في المشاورات المفتوحة بشأن المدونة الدولية لقواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي. وبينما نرى قيمة في هذه الجهود، فإننا نرى أيضا أنه ينبغي مواصلة هذه المبادرات بشكل شامل للجميع وعالمي وقائم على المشاركة، مع أخذ المصالح الأمنية لجميع الدول في الاعتبار.

كما نلاحظ تقرير وتوصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي (A/68/189). ونوافق على أنه ينبغي تنفيذ هذه التدابير إلى أقصى حد ممكن عمليا، وبطريقة تتسق مع المصالح الوطنية للدول. ومع أن تلك المقترحات والمبادرات يمكن أن تكون خطوات مؤقتة مفيدة، فإنها لا يمكن ولا ينبغي لها أن تغني عن السعي للتوصل إلى معاهدة ملزمة قانونا بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من فائدة الخطوات المؤقتة، فإن السبيل الوحيد لضمان خلو الفضاء الخارجي من الأسلحة هو إبرام هذه المعاهدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار مجموعة ”الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)“.

أدعو الآن أولئك الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محددة بعشر دقائق والثانية بخمس دقائق.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أودّ أن أوجه انتباه اللجنة إلى أنَّ وفد الولايات المتحدة تطرّق إلى موضوع السلاح المضاد للسواتل. وهذه المشكلة موجودة حقاً؛ فقد دأبنا على مناقشتها مع الولايات المتحدة لعدة عقود. ولا يخفى على أحد أنَّ التكنولوجيا المضادة للسواتل وتلك المضادة للقذائف متطابقتان فعلياً. ويبدو أنَّ حوارنا المثمر بشأن منع التكثيف الانفرادي وغير المقيَّد مطلقاً للمنظومة العالمية المضادة للقذائف التسيارية من قِبَل الولايات المتحدة يمكن أن ييسِّر حلاً لجميع المشاكل المتعلقة بالمنظومات المضادة للسواتل. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد المشاركة في مثل هذه المناقشة في الأمم المتحدة، فإنَّ ذلك سيكون محمودا.

علاوة على ذلك، إنَّ بعض الوفود في اللجنة الأولى بدأت، لسبب ما، تناقش بنشاط مسألة مشروع مدونة سلوك في الفضاء الخارجي. والواقع أن الأمر يتعلق بمحاولة لإحلال نوع من المناقشة المبسَّطة بشأن مشروع مدونة سلوك متعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي، محلَّ حوارنا المتعمق حول إعداد اتفاق ملزم قانونياً بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونحن جميعاً نرى أنَّ مقدمي تلك الوثيقة يتجنَّبون معالجة المشكلة الرئيسية، وهي منع سباق تسلح ونشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وهذا مناقض للمهمة التي وُضعناها جميعاً أمامنا في اللجنة الأولى.

وإذا كان مقدِّمو مشروع المدونة يعتقدون أنَّ المشكلة الرئيسية هي الحطام الفضائي، فإنني لن أجادلهم. غير أنَّ السبيل المباشر لمعالجة المشكلة ليس من خلال المناقشة العامة في اللجنة الأولى فحسب، بل عبْر عمل محدد الأهداف في المنتدى الذي أُنشئ لهذا الغرض بالتحديد، وهو اللجنة الفرعية العلمية والتقنية واللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء في الأغراض السلمية واللجنة الرابعة. وهناك أسباب كافية للاعتقاد بأنَّ الخبراء العاملين على مسائل الفضاء الخارجي في الأمم المتحدة يمكن أن يقدِّموا استجابة شاملة لجميع المسائل المتعلقة بفعالية مِدونة السلوك المقترحة بشأن أنشطة الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وقابليتها للتطبيق.

إننا لا نفهم لماذا نهدر وقت اللجنة الأولى القيِّم في مناقشات لمسائل غير متعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي بالتحديد، ومسائل خارج نطاق أنشطتنا، مثل مسألة الحطام الفضائي. وإنني أشكّ في أنَّ أيّاً من زملائي في اللجنة الأولى لن يوافق على أنَّه لدينا أصلاً ما يكفي من المشاكل، بينما مشكلة الحطام الفضائي لا علاقة لها البتة باللجنة الأولى.

السيد بك (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نظراً للوقت، سأكون موجزاً.

بعد الإصغاء إلى عبارات زميلي الروسي، لا يسعني سوى أن أؤكد أننا مذهولون لأن الاقتراح الروسي والصيني لمشروع المعاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد بالقوة أو استخدامها ضد أجسام ذلك الفضاء، لا يعالج منظومة الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل، وما برحنا نتساءل لماذا.

السيد شين جيان (الصين) (تكلم بالصينية): سأكون موجزاً أيضاً.

في سياق هذه المناقشة، تكلم بعض الزملاء، ومن بينهم ممثل الولايات المتحدة، عن منظومات الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل. وآمل من الممثلين أن يقرأوا بعناية مشروع المعاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد بالقوة أو استخدامها ضد أجسام ذلك الفضاء. فالمادة الثانية تذكر بوضوح أننا لن نلجأ إلى التهديد بالقوة أو استخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي. لذا، فإنَّ هذا يمنع بشكل أساسي استخدام الأسلحة الأرضية ضد أجسام الفضاء الخارجي أو التهديد باستخدامها.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.